

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
التخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

التحليل المالي للقوائم المالية كأداة تمويل إستثمار مؤسسة
دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة وهران

تحت إشراف الدكتور:
محمد حبيب مرحوم

مقدمة من طرف الطالبة:
هدى إيمان

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	المرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوظراف جيلالي	أستاذ محاضراً	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
مقررا	محمد حبيب مرحوم	دكتور	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
مناقشا	ميلود ناصر	أستاذ مساعد	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2017

شكر و تقدير

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عزوجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير ، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير للأستاذ محمد حبيب مرحوم لما قدمه لي من جهد و نصح و معرفة طيلة انجاز هذا البحث . ونخص بالشكر المدير الجهوي للبنك الوطني الجزائري لوهران السيد بن عربية بوعلام والسيدة رئيسة قسم القروض للو خديجة والمكلفة

بالدراسات في نفس القسم السيدة سعاد على المساعدة الثمينة التي قدموها لنا في التبرص كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث ، إلى الذين كانوا عوننا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا .إلى من زرعو التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات ، فلهم منا كل الشكر، وأخص منهم قدوتي في هذه الحياة والذي الذي أسهم في مساعدتي في انجاز البحث .

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم. إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..والدي العزيز إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سرنجاعي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أُمي الحبيبة إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن.. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي..أختي شيماء، فاطمة، بشرى. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وسرت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة. إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي اللاتي تضيق السطور لذكرهم :إيمان ، خيرة،إيمان، أحلام ، إكرام ، كوثر ووفاء

الفهرس

I	الاهداء
II	الشكر
III	الفهرس
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة المختصرات
4-1	مقدمة عامة

الفهرس :

الفصل الاول : التحليل المالي للقوائم المالية

05	تمهيد
06	المبحث الاول : ماهية التحليل المالي ...
06	المطلب الاول : مفهوم التحليل المالي
07	المطلب الثاني : أهداف التحليل المالي
07	الفرع الاول : الأهداف الداخلية
08	الفرع الثاني : الأهداف الخارجية
08	المطلب الثالث : منهجية ومعايير التحليل المالي
08	الفرع الاول : منهجية التحليل
10	الفرع الثاني : معايير التحليل المالي
11	المبحث الثاني : عموميات حول القوائم المالية
11	المطلب الاول : تعريف القوائم المالية ومكوناتها
11	الفرع الاول : تعريف القوائم المالية
11	الفرع الثاني : مكونات القوائم المالية

12	المطلب الثاني : أهداف القوائم المالية وخصائصها.....
12	الفرع الاول : اهداف القوائم المالية
14	الفرع الثاني : خصائص القوائم المالية
14	المطلب الثالث: عرض القوائم المالية.....
14	الفرع الأول: عرض الميزانية.....
20	الفرع الثاني: عرض حسابات النتائج.....
25	الفرع الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة.....
28	الفرع الرابع: جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.....
29	الفرع الخامس: الملاحق.....
34	خلاصة الفصل الاول

الفصل الثاني : عموميات حول التمويل والإستثمار

35	تمهيد
36	المبحث الاول : عموميات حول التمويل.....
36	المطلب الاول : تعريف التمويل.....
37	المطلب الثاني : أهمية التمويل.....
37	المطلب الثالث : أنواع التمويل.....
39	المبحث الثاني : أساسيات حول الإستثمار.. ..
39	المطلب الاول : تعريف الإستثمار.....
39	المطلب الثاني : أنواع الإستثمار... ..
42	المطلب الثالث : أهداف المشاريع الإستثمارية وأهميتها
42	الفرع الأول: أهداف المشاريع الإستثمارية.....

43	الفرع الثاني: أهمية المشاريع الإستثمارية.....
43	المبحث الثالث : الدراسة المالية للمشاريع الإستثمارية وطرق تقييمها.....
44	المطلب الاول : تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية.....
44	الفرع الأول: رأس مال العامل.....
46	الفرع الثاني : إحتياجات رأس مال العامل.....
47	الفرع الثالث: الخزينة.....
48	المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية
48	الفرع الأول: نسب الهيكل المالية
48	الفرع الثاني:نسب السيولة.....
49	الفرع الثالث: نسب التمويل
49	الفرع الرابع:نسب النشاط
50	الفرع الخامس : نسب المردودية
51	المطلب الثالث: المعايير المستعملة لتقييم المشاريع الإستثمارية
51	الفرع الاول : المعايير التقليدية المستعملة لتقييم المشاريع الإستثمارية
52	الفرع الثاني : المعايير الحديثة المستعملة لتقييم المشاريع الإستثمارية
55	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث : دراسة ميدانية لتمويل مشروع إستثماري في البنك الوطني الجزائري (BNA)		
56	تمهيد
57	المبحث الاول : الاطار العام لبنك الوطني الجزائري
57	المطلب الاول : نشأة البنك الوطني الجزائري.....
60	المطلب الثاني : مديرية شبكة الإستغلال بوهران وهيكلها.....

62	المطلب الثالث: وظائف البنك الوطني الجزائري
63	المبحث الثاني : الدراسة الشكلية لملف قرض إستثماري
64	المطلب الاول : الشروط الواجب توفرها في المقترض
64	المطلب الثاني : مكونات ملف قرض إستثماري... ..
65	المطلب الثالث: خطوات دراسة ملف قرض إستثماري.....
66	المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لملف قرض إستثماري
66	المطلب الأول : تقديم المؤسسة الطالبة للقرض
68	المطلب الثاني: الدراسة المالية للمؤسسة.....
79	المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع وإتخاذ القرار.....
80	الفرع الأول: الدراسة المالية للمشروع الإستثماري.....
82	الفرع الثاني: قرار البنك.....
83	خلاصة الفصل الثالث
84	خاتمة عامة
87	قائمة المراجع

قائمة الملاحق

ملخص

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول رقم
18	شكل الميزانية جانب الأصول	الجدول رقم (1.1)
19	الميزانية جانب الخصوم	الجدول رقم (2.1)
22	حساب النتائج حسب الطبيعة	الجدول رقم (3.1)
24	حساب النتائج حسب الوظيفة	الجدول رقم (4.1)
26	تدفقات الخزينة بطريقة مباشرة	الجدول رقم (5.1)
27	تدفقات الخزينة بطريقة غير مباشرة	الجدول رقم (6.1)
29	تغير الأموال الخاصة	الجدول رقم (7.1)
31	تطور التثبيات وأصول مالية غير جارية	الجدول رقم (1.7.1)
31	جدول الإهلاك	الجدول رقم (2.7.1)
32	جدول خسائر القيمة في التثبيات والأصول الأخرى غير الجارية	الجدول رقم (3.7.1)
32	جدول المؤونات	الجدول رقم (4.7.1)
33	كشف إستحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية	الجدول رقم (5.7.1)
48	نسب السيولة	الجدول رقم (1.11)
49	نسب التمويل	الجدول رقم (2.11)
50	نسب النشاط	الجدول رقم (3.11)
50	نسب الدوران	الجدول رقم (4.11)
51	نسب المردودية	الجدول رقم (5.11)
67	المعدات المرغوب شرائها	الجدول رقم (1.111)
68	الميزانية التقديرية جانب الأصول	الجدول رقم (2.111)
69	الميزانية التقديرية جانب الخصوم	الجدول رقم (3.111)
70	الميزانية المختصرة للأصول	الجدول رقم (4.111)
70	الميزانية المختصرة للخصوم	الجدول رقم (5.111)
71	التحليل المالي لرأس مال العامل	الجدول رقم (6.111)
72	التحليل المالي لرأس مال العامل الخاص	الجدول رقم (7.111)
73	التحليل المالي لإحتياجات رأس مال العامل	الجدول رقم (8.111)
74	الخزينة	الجدول رقم (09.111)
75	نسب هيكلية الأصول	الجدول رقم (10.111)
76	نسب هيكلية الخصوم	الجدول رقم (11.111)
77	النسب العامة	الجدول رقم (12.111)

78	نسب السيولة	الجدول رقم(13.III)
79	نسب المردودية	الجدول رقم(14.III)
80	جدول إهلاك القرض	الجدول رقم(15.III)
81	جدول لحساب التدفقات الصافية	الجدول رقم(16.III)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل رقم
42	مخطط يوضح أنواع الإستثمار	الشكل رقم (1.11)
45	أعمدة بيانية توضح رأسمال العامل الصافي	الشكل رقم (2.111)
58	مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	الشكل رقم (1.111)
62	المخطط الهيكلي لإدارة شبكة الإستغلال	الشكل رقم (2.111)
71	أعمدة بيانية لرأس مال العامل الصافي	الشكل رقم (3.111)
72	أعمدة بيانية لرأس مال العامل الخاص	الشكل رقم (4.111)
73	الأعمدة البيانية لإحتياجات رأس مال العامل	الشكل رقم (5.111)
74	الأعمدة البيانية للخبزينة	الشكل رقم (6.111)
75	الأعمدة البيانية لنسب هيكله الأصول	الشكل رقم (7.111)
76	الأعمدة البيانية لنسب هيكله الخصوم	الشكل رقم (8.111)
77	الأعمدة البيانية للنسب العامة	الشكل رقم (9.111)
78	الأعمدة البيانية لنسب السيولة	الشكل رقم (10.111)
79	الأعمدة البيانية لنسب المردودية	الشكل رقم (11.111)

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الشرح	الرموز
رأس مال العامل	FR
إحتياجات رأس مال العامل	BFR
الخزينة الصافية	TN
فترة الإسترداد	DR
معيار معدل العائد المحاسبي	TCR
مؤشر الربحية	IP
معيار القيمة الحالية الصافية	VAN
البنك الوطني الجزائري	BNA
القسم الدولي	DRICE
إدارة العلاقات الدولية والتجارة الخارجية	DOD
إدارة العمليات الوثائقية	DMFE
إدارة التدفقات المالية مع الخارج	DGMMRH
قسم تسيير الوسائل المادية والموارد البشرية	DPRS
إدارة شؤون الموظفين والعلاقات الإجتماعية	DMG
إدارة الوسائل العامة	DF
إدارة التدريب	DREJC
قسم إنعاش الدراسات القانونية والتقاضي	DSERC
إدارة رصد الإلتزامات واسترداد الديون	DEJC
إدارة الدراسات القانونية والتقاضي	DRG
إدارة علاقات الضمانات	DEAC
قسم التشغيل والعمل التجاري	DIPM
إدارة وسائل الدفع والعمليات المصرفية الالكترونية	DER
إدارة تأطير الشبكة	DMC
إدارة التشويق والإتصال	DSI
قسم نظام الكمبيوتر	DPS
إدارة الإنتاج والخدمات	DDEP
إدارة تطوير الدراسات والتنمية	DTA
إدارة التكنولوجيا والهندسة	DF
القسم المالي	DC
إدارة المحاسبة	DMF
إدارة الأسواق المالية	DOMP
أساليب واجراءات ادارة المؤسسة	DE

قسم الإلتزامات إدارة المؤسسات الكبيرة إدارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة غدارة القروض الخاصة والفردية	DGE DPME DCPS
--	---------------------

مقدمة عامة

تعتبر المشاريع الإستثمارية أحد أهم العناصر التي تساهم في تحريك عجلة النمو وهي الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات ومنه تحسين الأوضاع سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسات وحتى على المستوى الوطني، وهي أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الإقتصادية للمجتمع ، من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الإكتفاء الذاتي.

إن المؤسسات المصرفية والمالية محور بعث وإنعاش إقتصادي من خلال إسهامها في تنمية المؤسسات الإقتصادية والتي تعتبر الركيزة الأساسية التي يبني عليها أي إقتصاد إنطلاقا من هذا أصبح وجود المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل المؤسسات الإقتصادية وتجميع الأرصدة والمدخرات من الأمور التي لا غنى عنها، لذلك فقد أصبحت البنوك التجارية تحتل مركزا حيويا في النظم الإقتصادية الحديثة بما تضطلع به من وظائف وما تزاوله من نشاط بإعتبارها الوسيط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، وذلك من خلال تمويلها المشاريع الإستثمارية والأنشطة الإستغلالية.

يعتبر الأساس النظري لهاته العملية (التمويل) وما يترتب عليها من الثقة والجدية الإقتصادية سواء في موضوع القرض أو شخصية المقترض، بالإضافة إلى تكلفة القرض (سعر الفائدة) ، حيث تتميز القروض الإستثمارية طويلة ومتوسطة الأجل) بإرتفاع مخاطرها حتى ولو كان محفوفًا بكامل الضمانات مقارنة بالقروض قصيرة الأجل.

لكي يقوم البنك بمنح قروض الإستثمار يكون ملزما بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة محاولا بذلك وقاية نفسه أو التقليل من خطر عدم القدرة على الوفاء بالدين ويكون ذلك من خلال التحليل المالي للقوائم المالية حيث تحتوي هذه الأخيرة على عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات.

إشكالية البحث

ما مدى تأثير البيانات المالية للقوائم المالية على قرارات تمويل المشاريع الإستثمارية ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية منها:

- ما هي المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية وهل هي كافية لعكس الوضعية المالية للمؤسسة؟
- هل يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على تقييم المشاريع الإستثمارية؟
- ما مدى أهمية تقنية التحليل المالي كأداة مستخدمة من قبل البنك الوطني الجزائري؟

- ما أهمية قرار التمويل بالنسبة للمشاريع الإستثمارية؟

فرضيات البحث

و للإجابة على التساؤلات السابقة للإشكالية المطروحة اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات هي بمثابة منطلقات أساسية والمتمثلة فيما يلي:

- النظام المحاسبي المالي يفرض توفر حد أدنى محدد من المعلومات في كل قائمة مالية التي تعتبر كافية نوعا ما لعكس الوضعية المالية للمؤسسة.
- إن تقنيات التحليل المالي تسهل من تقييم المشاريع الإستثمارية .
- إستعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة .
- للتمويل أهمية كبيرة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية حيث لا يمكن قيام مشروع إستثماري دون تمويل ومن هذا المنطلق يستمد قرار التمويل أهميته.

الدراسات السابقة

نشير إلى أنه وفي حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث (رسائل الماجستير، أروحات الدكتوراه) على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتناولة للتحليل المالي للقوائم المالية كأداة تمويل الإستثمار ولكن هذا لم يمنع من جود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين ومن بين هذه الدراسات..

- دراسة فاطمة الحاج قويدر ، التمويل كأداة لإستثمارية المشاريع الإستثمارية دراسة حالة CAP-TI للخدمات الإستثمارية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة ورقلة 2012 هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أساليب التمويل وإلقاء الضوء على المشاريع الإستثمارية وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن قرار التمويل يلعب دورا مهما في نجاح المشروع و ضمان إستثماريته وإلى ضرورة الإقتراض من البنوك وضرورة تسهيل هذه الأخيرة لشروط منح القروض خاصة في حالة إنشاء الشركات أو تمويل المشاريع الإستثمارية الجديدة وذلك بتخفيض الفوائد المطبقة على القروض وطلب ضمانات مقبولة يتمكن المستثمر من توفيرها
- دراسة اليمين سعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير جامعة باتنة 2009 دراسة ما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى التقييم الحقيقي للوضعية المالية وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة
- دراسة حواس صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة المدقق، جامعة الجزائر 2008، تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات

المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي ومن ثم تحليل وتقييم إنعكاساتها على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النظرة المتزايدة للمشاريع الإستثمارية من جهة وكيفية تمويلها من جهة أخرى والمخاطر المترتبة عن عملية التمويل بحد ذاتها

أهداف الدراسة

- إلقاء الضوء على أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة
- دراسة المشاريع الاستثمارية استنادا على تقنيات التحليل المالي
- الربط بين الجانب النظري والتطبيقي فيما يخص تأثير تقنيات التحليل المالي على قرار تمويل المشاريع الإستثمارية

المنهج المتبع في الدراسة

للإجابة على الإشكالية ومحاولة إختبار صحة الفرضيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري لأنه ملائم لتقرير الحقائق وفهم عناصر الموضوع، بينما تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة المنهج التحليلي فيما يتعلق بالجانب التطبيقي .

تقسيمات البحث

إن تحليل إشكالية مدى تأثير البيانات المالية للقوائم المالية على قرارات تمويل المشاريع الإستثمارية واختبار صحة الفرضيات المقدمة تم ضمن ثلاث فصول استهلتم بمقدمة وانتهت بخاتمة تضمنت نتائج الدراسة وذلك كالآتي:

الفصل الأول: خصص للتعريف بالتحليل المالي للقوائم المالية ومن أجل ذلك تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين حيث خصص المبحث الأول من هذا الفصل لدراسة مفهوم التحليل المالي وأهدافه، أما المبحث الثاني فكان فقد اهتم بالقوائم المالية ومكوناتها.

الفصل الثاني: تم التعرض فيه إلى مفاهيم حول التمويل والإستثمار وتم تقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وقد خصص المبحث الأول لدراسة التمويل وأهدافه وأنواعه أما المبحث الثاني فقد خصص للإستثمار مفهومه انواعه وأهدافه في حين خصص المبحث الثالث للدراسة المالية للمشاريع الإستثمارية

الفصل الثالث: يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد وتطبيق أهم النقاط التي تم التطرق إليها في الجانب النظري من هذا البحث ميدانيا من خلال دراسة تطبيقية مملف مقدم للبنك بغية تمويل إستثمار حيث تم تقسيه إلى ثلاث مباحث رئيسية فقد كان المبحث الأول مخصص لإعطاء تقديم عام للبنك و المبحث الثاني كان دراسة مملف مستثمر و المبحث الثالث خصص للدراسة التحليلية المالية للقوائم المالية لإتخاذ قرار التمويل من عدمه .

صعوبات البحث

تتلخص صعوبات البحث في ضيق المدة التي تم فيها إنجاز البحث .

الفصل الأول

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الإقتصادية حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ونتيجة للتطورات الإقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي.

إضافة إلى أن القوائم المالية تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب على المدير المالي دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والإستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية وهذا ما يسعى اليه التحليل المالي للقوائم المالية.

يتضمن الفصل الأول مفهوم التحليل المالي وأهدافه والمنهجية الواجب اتباعها قصد الوصول إلى نتائجها، إضافة إلى معايير التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء واتخاذ القرارات، كما يعرف أيضا القوائم المالية ويعرض نماذج عنها حيث تعد هذه الكشوفات من أهم البيانات اللازمة للتحليل المالي والتي لا يمكن الإستغناء عنها.

حاولنا في هذا الفصل التطرق لأهم ما يتضمنه التحليل المالي للقوائم المالية حسب التقسيمات التالية

- ماهية حول التحليل المالي
- عموميات حول القوائم المالية
- التحليل المالي للقوائم المالية

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم الموضوعات البالغة الأهمية في حقل المنشآت المالية والمحاسبية الإقتصادية بحيث يمكنها من تقييم عموم قراتها المالية لمعرفة نقاط القوة والضعف في بيئة المنشأة مما جعل إدارات المنشآت بحاجة دائمة إلى المعلومات والمؤشرات التي يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم، تطرقنا في هذا المبحث إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي إلى جانب أهدافه، منهجيته ومعاييرها

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

إن المفهوم الحديث للإدارة المالية يتلخص في مجالات رئيسية ثلاثة وهي:

1. التخطيط المالي.
2. الرقابة المالية.
3. الحصول على الأموال بهدف استثمارها.

يهدف التخطيط إلى وضع خطط مالية إلزامية التي من خلالها يتم تحقيق أهداف المؤسسة، بينما تهدف الرقابة المالية إلى تقييم السياسات المالية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، مما يتطلب الحصول على المعلومات المتاحة والمناسبة عن المؤسسة، وإجراء التحليل اللازم عليها، باتباع أدوات تحليلية مناسبة .

أما من الناحية التاريخية، فإن التحليل المالي، يعتبر وليد الظروف الإقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وبالتحديد في فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع، وانهباء بعض المؤسسات؛ مما أوجد حاجة إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات،

أدى بالتالي إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية وهي "وظيفة التحليل المالي" وقد أولت المؤسسات المالية بشكل خاص أهمية خاصة للتحليل المالي، بعد أن ثبت جدواها كأداة مميزة تساعد في اتخاذ القرارات المالية المختلفة.

بدراسة التحليل المالي يتضح مجموعة من التعاريف التي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع ويمكن اختصارها فيما يلي:

أ. التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل¹.

ب. التحليل المالي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسير ذلك للعمل على إيجاد نقاط القوة والضعف للسياسات المالية².

ج. التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار المناسب.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة القوائم المالية بعد تبويبها، وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة³.

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلاً خارجياً (المتمثل في البنوك، رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب) أو تحليلاً داخلياً على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل:

أولاً: لأهداف الداخلية: تتمثل في

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستثمرة.
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للإستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للإستثمارات .

¹ وليد ناجي الحياي، "التحليل المالي"، بدون طبعة، الدنمارك، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007، ص19
² الكاتب خالد الراوي، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، الطبعة الأولى، الأردن(عمان)،مراجعة يوسف سعادة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2000، ص15
³ وليد ناجي الحياي،الاتجاهات المعاصرة، في التحليل المالي (منهج علمي و عملي متكامل)، بدون طبعة، عمان؛ مؤسسة الوراق للنشر، 2004، ص ص 21-22

- توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار والاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض اتجاه العملاء.¹

ثانيا: الأهداف الخارجية: تتمثل في

- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

هذه الأهداف المرجوة من التحليل المالي قد تختلف حسب المحلل المالي ولكن بصفة عام ينتظر من هذا الأخير أن يجيب على السؤال التالي:

هل الهياكل المالية للمؤسسة متوازنة ؟

من هذا السؤال تتفرع مشكلتين أساسيتين:

فالأولى مرتبطة بمعرفة إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماتها على المدى القريب وهذا ما يستدعي دراسة وضعية الخزينة أي دراسة السيولة المتاحة لديها.

أما الثانية فمرتبطة بعملية تمويل مؤسسة وهو ما يستدعي دراسة الخصوم لتحديد نسب كل من الأموال الخاصة والديون أي تحديد الهيكلة المالية.²

المطلب الثالث: منهجية ومعايير التحليل المالي

أولا: منهجية التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في قيامه بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل؛ وهي تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل، وفيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل

1. تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الادارة المالية، بدون طبعة، الجزائر، دار المحمدية العامة، 1999، ص ص 11-20

² روان خديجة، أهمية التحليل المالي في رسم استراتيجية المؤسسة، مذكرة شهادة الماستر، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص ص 8-9

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل للتعرف عليها، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويكمنه من تركيز جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف.

2. تحديد الفترة التي سيضمها تحليل القوائم المالية

يقوم المحلل المالي باستعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كان يسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل و التعرف على الإتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة لا تكون معبرة عن الإتجاه العام للأداء.

3. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته

إذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على بالتزاماتها الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الإلتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة، وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج.

4. تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت.

هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني و العلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

5. إستعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب

تعتبر هذه الأصعب و الأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهود لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق. ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

6. إختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر ذلك.

7. تحديد الإنحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الإنحراف بالأرقام المطلقة والنسبية .

8. تحديد أسباب الإنحراف وتحليلها.

9. وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.¹

من النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغائها كليا.

عند كتابة المحلل لتقريره ، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما يجب عليه مراعات طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليه هذه التفسيرات والإستنتاجات، وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي يتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته.²

ثانيا: معايير التحليل المالي

من المعروف بين الأوساط المالية أن نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية لعكس المعلومة المناسبة و تحقيق أهداف التحليل ، لذا لابد من القائم بعملية التحليل من إعتقاد معايير للحكم على كفاءة نتائج التحليل و من المعايير الشائعة الإستخدام هي³:

أ. المعيار المطلق يقيس كفاءة سيولة الشركة في الأجل القصير، ويأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة. ومن المعايير الشائعة لهذا المجال هو معيار نسبة التداول ومعيار نسبة السيولة

ب. معيار الصناعة ويستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة. كما يمكن أن يكون معيار على المستوى النوعي للصناعة. عادة تعد هذه المعايير من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية ، بعض مؤسسات خدمة الإستثمار وغيرها.

ج. المعيار المستهدف، إذ تعد الإدارة مسبقا وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن الخطة، وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي.

د. المعيار التاريخي إذ يعتمد لهذا الغرض أداء الشركة للسنوات السابقة أو لسنة أساس. وهذا المعيار يعكس مدى التطور في أنشطة وفعاليات الشركة.

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة و التحليل المالي، بدون طبعة، عمان، دار البداية للنشر ، 2004، ص 176

² المرجع نفسه ص 177

³ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي الاتجاهات المعاصرة، بدون طبعة، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، 2008، ص30

المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين، القوائم المالية الأساسية وأخرى مكملة أو ملحقة، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية

التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية وهي الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، والملاحق التي توفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة تطرقنا في هذا المبحث إلى جانب مفاهيم القوائم المالية ومكوناتها وخصائصها وأهدافها إلى شكل كل قائمة من القوائم المحددة في النظام المحاسبي.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومكوناتها

أولاً: تعريف القوائم المالية

إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح و حقيقي، و القوائم المالية بهذا المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي، ويتم إيصاله للمهتمين به معبرا عنه بلغة النقود.

لذلك فإن المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية وضعية أو موقف المشروع والذين يعتقدون أن يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة، و الفترة هنا ينبغي أن تحدد بدقة المدة التي تغطيها القوائم المالية.¹

كما يمكن تعريفها على أنها عرض مالي منظم للوضعية المالية للمنشأة. وتعرف كذلك بأنها مجموعة البيانات المالية الأساسية التي تصدرها المؤسسة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم، و المبادئ المحاسبية، و على أساس منطقي و بصورة منسقة.

ثانياً: مكونات القوائم المالية

قبل التطرق لمكونات القوائم المالية يجب توضيح القوائم التي تعد في الجزائر وهي²:

- الميزانية

¹ طلال الجاوي، ريان نعم، المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار جبهة للنشر و التوزيع، 2007، ص 243

² القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، " الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009 ص 22

- حسابات النتائج
- جدول تدفقات الخزينة
- جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية و جدول حسابات النتائج

يتم إصدارها في مدة أقصاها 6 أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية.

يحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبين المعلومات الآتية بكل دقة ووضوح:¹

- تسمية الشركة : الإسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم تبين الجداول المالية.
- نوع القوائم المالية: حسابات فردية أو مركبة.
- تاريخ إقفال الحسابات.
- العملة التي تقدم بها.

وتذكر معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني: المكان الذي تنشط فيه و المكان الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
- إسم الشركة الأم وتسمية المجتمع الذي ترتبط به الوحدة عند الإقتضاء.
- معدل عدد العاملين فيها خلال الفترة .

تقدم القوائم المالية وجوبا بالعملة الوطنية ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشوف المالية إلى ألف دينار

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية وخصائصها

أولاً: أهداف القوائم المالية

إن القوائم المالية تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية التي تسمح بإعطاء صورة سابقة عن الوضعية المالية وحسب مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB)²، فإن الهدف من القوائم المالية هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية للوحدة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح

¹ الجريدة الرسمية المرجع السابق ص ص 22-23

² International accounting standards board

الكفاءة من خلال جدول حسابات النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تدفقات الخزينة، وذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الإقتصادية.¹

وفيما يلي نعرض كل نوع من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية على النحو التالي:²

أ. المعلومات عن المركز المالي: تقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية في الميزانية، ويتأثر المركز المالي للمؤسسة بالموارد الإقتصادية التي تسيطر عليها، ودرجة سيولتها، ودرجة يسرها، وقدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعمل فيها،

كما أن المعلومات عن المركز المالي تفيد في التنبؤ باحتياجات الإقتراض المستقبلية وكيف ستوزع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد أيضا في التنبؤ بإمكانية نجاح المؤسسة في الحصول على تمويل مستقبلي. وتكون المعلومات عن درجة السيولة ودرجة يسر المؤسسة في التنبؤ بمقدرتها على الوفاء بتعهداتها المالية في تاريخ استحقاقها، حيث تشير درجة سيولة المؤسسة إلى مدى وفرة النقدية في المستقبل القريب بعد الأخذ في الإعتبار التعهدات المالية خلال هذه الفترة، أما درجة يسر المؤسسة فتشير إلى مدى وفرة النقدية عبر فترة أطول للوفاء بالتعهدات المالية عند تاريخ استحقاقها.

ب. المعلومات عن الأداء: تقدم المعلومات عن الأداء بصفة أساسية في قائمة الدخل، تفيد المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسة و بصفة خاصة المعلومات الخاصة بالربحية في تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الإقتصادية التي يتوقع أن تسيطر عليها المؤسسة في المستقبل، وتعتبر المعلومات حول تباين الأداء مفيدة في هذا الخصوص، فالمعلومات عن الأداء تفيد في التنبؤ بقدرة المؤسسة وفاعلية المؤسسة في توظيف موارد إضافية.

ج. المعلومات عن التغيرات في المركز المالي: تقدم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي في قائمة منفصلة (مثل قائمة التدفقات النقدية أو قائمة تدفق الأموال) وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمؤسسة في تقييم الأنشطة الإستثمارية و التمويلية و التشغيلية خلال الفترة التي يتم عنها إعداد التقارير المالية، وتفيد هذه المعلومات في تزويد المستخدم بأساس مناسب لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية و ما يعادلها واحتياجات المؤسسة لتوظيف تلك التدفقات، ولإعداد قائمة عن التغيرات في المركز المالي فإن هناك تعريفات مختلفة للأموال مثل جميع الموارد المالية ورأس المال العامل، الموجودات السائلة أو النقدية و لايسعى الإطار الحالي لتحديد تعريف للأموال.

¹Robert Obert, *pratique des normes IAS/IFRS*, edition dunod ,Paris,2004,p54

² أحمد نور، المحاسبة المالية: القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية، بدون طبعة، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر 2004، ص ص 35-36

ثانياً: خصائص القوائم المالية

ورد في الإطار النظري الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) لإعداد القوائم المالية الخصائص النوعية للقوائم المالية وعرض أهمها كما يلي:¹

- أ. القابلية للفهم: ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم مع إفتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبية.
- ب. الملائمة: وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمنشأة سواء كانت ماضية أو حاضرة أو مستقبلية وتوفير إمكانية إعمال التنبؤات.
- ج. الموثوقية: ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الإعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر. وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الإقتصادية لقراءها.
- د. القابلية للمقارنة: ويقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالإعتماد على القوائم المالية. وذلك من خلال الإعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الإقتصادية.

3.2.3.2. المطلب الثالث: عرض القوائم المالية

أولاً_عرض الميزانية

أ. تعريف الميزانية

تعد الميزانية بياناً لكافة الأحداث التي تم إنجازها وتسجيلها في المؤسسة إضافة إلى أنها تظهر وتلقي الضوء على التاريخ الماضي والوضع الحالي للمؤسسة ويمكن من خلالها وبواسطة التحليل المالي قراءة الأحداث المستقبلية.²

تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة.¹

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، الأردن، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2008، ص274
² حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، 2007/2008 ص 183

تعرف على أنها قائمة توضح الوضع المالي للمنشأة (أصول) وما يستحق عليها من ديون ومتطلبات اتجاه الغير (الإلتزامات) وكذلك ما يستحق عليها اتجاه الملاك أو أصحاب المنشأة (حقوق الملكية)²

ب. عناصر الميزانية

الأصول: هي موارد إقتصادية تملكها المنشأة أو خاضعة لسيطرتها، لذلك تستخدم المنشأة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها مثل الإنتاج أو الإستهلاك أو التبادل مع الغير.³
ويجب أن تتوافر الخصائص الثلاثة حتى يوصف البند بأنه أصل:⁴

- يجب أن يوفر الأصل منفعة إقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.

- أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع

- أن يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلاً.

الإلتزامات: هي إلتزمات أو مطالبات على الأصول، أي ينتظر أن تضحى المنشأة بموارد إقتصادية مستقبلاً للوفاء بإلتزاماتها اتجاه الغير، فيترتب على المنشأة تقديم أصول (مثلاً نقدية) أو خدمات للغير مستقبلاً.⁵

ولكي يوصف البند بأنه إلتزام، فإنه لا بد أن يفي بالخصائص الثلاثة التالية:⁶

- يتطلب الإلتزام أن تقوم المنشأة بتسوية إلتزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.

- لا يمكن تفادي الإلتزام.

- وقوع الحدث الملزم للمنشأة.

حقوق الملكية: وفقاً لفرص إستقلالية الوحدة الإقتصادية، فإن المنشأة من الناحية المحاسبية مستقلة عن ملاكها، لذلك تعرف إلتزامات المنشأة اتجاه أصحابها أو ملاكها باسم حقوق الملكية (حق المالك الفرد، حقوق الشركاء، حقوق المساهمين).

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر الدار الجامعية، 2004، ص111
² رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2004، ص89.

³ المرجع نفسه ص 66

⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ص115

⁵ رضوان حلوة حنان وآخرون، المرجع السابق، ص66

⁶ طارق عبد العال، مرجع سابق ص116

تمثل حقوق الملكية صافي أصول المنشأة، لأن حق الملكية هو الحق المتبقي بعد سداد المنشأة
لإلتزاماتها اتجاه الغير.¹

حقوق الملكية = الأصول - الإلتزامات

ج. المعلومات الواجب توفرها على الأقل في الميزانية

تصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و الخصوم وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الأصول
الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:²

1. الأصول:

- التثبيتات المعنوية
- التثبيتات العينية
- الإهلاكات
- المساهمات
- الأصول المالية
- المخزونات
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- الزبائن، و المدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الإيجابية معادلات الخزينة الإيجابية.

2. الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والإحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى.
- الخصوم الغير جارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- المرصودات للأعباء و الخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.
- في حالة الميزانية المدمجة يتم إظهار: المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة والفوائد ذات الأقلية.

¹ رضوان حلوة حنان وآخرون، المرجع السابق ص 67
² الجريدة الرسمية، مرجع سابق ص 23

يبرز عرض الأصول و الخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية و عناصر غير جارية:¹

الأصول الجارية: (Actif courant)

هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو إستهلاكها في إطار دائرة الإستغلال العادي .

الأصول الغير جارية: (Actif non courant)

هي أصول مخصصة للإستعمال بصورة مستمرة مثل التثبيتات العينية و المعنوية أي كلما يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد.

الخصوم الجارية : (Passif courant)

هي خصوم تنتظر المؤسسة إنقضائها في دائرة الإستغلال العادي حيث يجب أن تتم تسويتها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

الخصوم الغير جارية : (Passif non courant)

تشمل الخصوم غير الجارية جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوم جارية.

¹ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقها، بدون طبعة، الجزائر، بدون دار النشر، 2010، ص172

ميزانية السنة المالية المقفلة.

شكل الميزانية جانب الأصول: الجدول رقم (1.1)

صافي N-1	صافي N	إهلاك رصيد N	إجمالي N	ملاحظة	الأصول
					أصول غير جارية: فارق الإقتناء تثبيتات عينية تثبيتات معنوية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح إمتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية منتوجات و مخزونات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 28

الميزانية جانب الخصوم: الجدول رقم (2.1)

ميزانية السنة المالية المقفلة

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأسمال تم إصداره رأسمال غير مستعان به علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع (1)
			الخصوم الغير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات
			مجموع الخصوم الغير جارية (2)
			الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة . المصدر الجريدة الرسمية مرجع سابق ص 29

ثانياً عرض حسابات النتائج

أ. تعريف حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).¹

كما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فإن جدول حسابات النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصداره خلال مهمة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ السنة المالية. و يجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبين المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الإسم التجاري ، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للكشوف المالية
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية، أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي يقدم بها

و يتم تقديم جدول حسابات النتائج إجباريا بالعملة الوطنية ، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى الوحدة، كما توفر الكشوف المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

ب. الدراسة التفصيلية حسابات النتائج حسب الطبيعة

● إنتاج السنة المالية: تشمل ما يلي

-ح/70 المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة وهو حساب يتفرع إلى حسابات فرعية.

-ح/72 الإنتاج المخزن أو المحسوب من التخزين، أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان

-ح/73 الإنتاج المثبت للأصول العينية و المعنوية.

-ح/74 إعانات الإستغلال.

إنتاج السنة المالية = ح/70 + ح/72 + ح/73 + ح/74

● إستهلاك السنة المالية: يدخل فيه ما يلي:

ح/60 المشتريات المستهلكة.

¹ Eric Dumalanéde, **Comptabilité générale**,berti edition,alger 2009,p 222

ح/61 الخدمات الخارجية أي الخدمات المستلمة من الغير.

ح/62 الإستهلاكات الخارجية الأخرى.

ومما سبق فإن

إستهلاكات السنة المالية = ح/60 + ح/61 + ح/62

• القيمة المضافة للإستغلال: هي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية وإستهلاك السنة المالية أي

القيمة المضافة للإستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

القيمة المضافة للإستغلال : ح/70 + ح/72 + ح/73 + ح/74 - (ح/60 + ح/61 + ح/62)

• إجمالي فائض الإستغلال: هو عبارة عن القيمة المضافة للإستغلال مطروح منه أعباء

المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة أي:

إجمالي فائض الإستغلال = القيمة المضافة للإستغلال - ح/63 - ح/64

• النتيجة العملياتية: هي عبارة عن إجمالي فائض الإستغلال مضاف إليه المنتجات العملياتية

الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الإهلاك والمؤونات وخسارة

القيمة ومضاف إليه استرجاع على خسارة القيمة والمؤونات أي أن:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الإستغلال + ح/75 - ح/65 - ح/68 + ح/78

• النتيجة المالية : وهي النتيجة التي يتم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها

حيث تحسب بالفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.

النتيجة المالية = ح/76 - ح/66

• النتيجة العادية قبل الضرائب: هي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية. تخضع

مباشرة للضريبة

• النتيجة الصافية للأنشطة العادية: ذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية

والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - ح/695 (ح/698) - ح/692

و(693)

• النتيجة الغير عادية : وهي عبارة عن الفرق بين حساب 77 عناصر غير العادية (منتجات) و ح/67

عناصر غير عادية (أعباء) .

النتيجة غير العادية = ح/77 - ح/67

صافي نتيجة السنة المالية: وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + - النتيجة الغير العادية

حسابات النتائج حسب الطبيعة الجدول رقم (3.1)

البيانات	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال			
1. إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكية الأخرى			
2. إستهلاك السنة المالية			
3. قيمة المضافة للإستغلال (2-1)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4. الفائض الإجمالي عن الإستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات واستثناء عن الخسائر القيمة والمؤونات			
5. النتيجة العملية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6. النتيجة المالية			
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			

			العناصر غير العادية-المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية-أعباء (يطلب بيانها)
			9. النتيجة غير العادية
			10. النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في الناتجة الصافية
			11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المدمج (1)

المصدر: الجريدة الرسمية ، العدد19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص30

ج. الدراسة التفصيلية لجدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

- هامش الربح الإجمالي: هو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع و المنتجات المصنعة والخدمات المقدمة و المنتجات الملحقه وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الإستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.
هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - كلفة المبيعات
- النتيجة التشغيلية: هي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات التشغيلية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى التشغيلية.
النتيجة التشغيلية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات التشغيلية الأخرى - التكاليف التجارية- الأعباء الإدارية-الأعباء الأخرى التشغيلية.
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة -الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية- الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.
- النتيجة الصافية للسنة المالية : النتيجة الصافية للأنشطة العادية-الأعباء الغير العادية+ المنتجات غير العادية.

حسابات النتائج حسب الوظيفة الجدول رقم (4.1)

البيانات	ملاحظات	ارصدة الدورة الحالية N	ارصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
منتجات اخرى عملياتية التكاليف التجارية الاعباء الادارية اعباء اخرى عملياتية			
النتيجة العمالية			
تقديم تفاصيل الاعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الاعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الاعباء الغير العادية المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الاقلية (1) حصة المدمج (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق ص، 31

ثالثا_ جدول تدفقات أموال الخزينة

أ. مفهوم جدول تدفقات الخزينة

يعرض جدول تدفقات الخزينة سيولة الخزينة بهدف إعطاء مستخدمي الكشوف المالية معلومات حول قدرة المؤسسة على توليد السيولة المالية وكذلك حول طرق إستعمالها.

حيث يضم مجموع مداخيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة خلال الدورة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:¹

- التدفقات التي تولدها أنشطة الإستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالإستثمار والتمويل)
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الإستثمار (عمليات سحب الأموال عن إقتناء وتحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل).
- التدفقات من الأنشطة التمويلية (تدفقات وأنشطة من شأنها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).
- تدفقات أموال ناشئة من فوائد وحصص الأسهم حيث تعرض منفصلة من دورة مالية إلى أخرى من خلال الأنشطة العملية للإستثمار والتمويل .

ب. عرض جدول تدفقات الخزينة

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة: الطريقة المباشرة والطريقة الغير المباشرة.

وهذا التحديد مرتبط خاصة بتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا التمويل²

- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة : إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الاجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب..

¹ لخضر علاري، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقها، مرجع سابق، ص180
² أمينة زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البلدية ، تخصص مالية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، 2005،ص32

قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، و الجدول التالي يوضح تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة :

جدول يوضح تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة رقم (5.1)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	البيانات
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى والمدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار
			المسحوبات عند إقتناء التثبيتات المادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيات مادية أو غير مادية المسحوبات عن إقتناء تثبيات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق ص35

• جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة

تتمثل هذه الطريقة في أثر العملات التجارية دون التأثير في الخزينة ،التغيرات أو التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)، التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل

جدول تدفقات أموال الخزينة بالطريقة الغير المباشرة جدول رقم (6.1)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	البيانات
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: الاهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات والزيائن تغير الموردين والديون الأخرى وقيمة البيع التي تزيد أو تنقص من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن شراء تثبيئات تحصيلات عن مبيعات تثبيئات تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الإفتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق ص 36

رابعاً_ جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة

تمثل هذه القائمة ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع داخل المشروع متمثلة برأسماله ومسحوباته الشخصية والإضافات لرأسمال وصافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل¹

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.²

أ. المعلومات الواجب توفرها في جدول تغير الأموال الخاصة

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بمايلي:³

- النتيجة الصافية للسنة المالية
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة

- عمليات الرسملة (زيادة، تخفيض، تسديد)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية

ب. شكل جدول تغير الأموال الخاصة

لقد وضع المشرع الجزائري نماذج للقوائم المالية يجب التقيد بها، بما أن جدول تغيرات الأموال الخاصة قائمة مالية فإنه يوجد لها شكل وهو كالتالي:

¹ رضوان حلوة حنان، وآخرون مرجع سابق، ص126

² الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص26

³ مرجع نفسه، ص ص 26 27

جدول تغير الأموال الخاصة جدول رقم (7.1)

الاحتياطات و النتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ص 37

خامسا _ الملاحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة ، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ويشتمل على معلومات تتضمن النقاط التالية¹.

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية

¹ الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 38

- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية ،حسابات النتائج، جدول التدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيرها
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفيه.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية وهذه الجداول هي¹:

- جدول تطور التثبيات و الأصول غير الجارية
- جدول الإهلاكات
- جدول خسائر القيمة في التثبيات و الأصول الأخرى غير الجارية
- جدول المؤونات
- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)
- بيان استحقاقات الديون الدائنة و المدينة عند إقفال السنة المالية

أ. طريقة عرض الملاحق

يتم عادة عرض الإيضاحات حسب الترتيب التالي، مما يساعد المستخدمين في فهم البيانات المالية ومقارنتها مع بيانات المنشآت الأخرى.

- بيان بالامتثال لمعايير المحاسبية الدولية
- معلومات مدعمة للبنود المعروضة في صلب كل كيان مالي في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل بند وكل بيان مالي
- بيان يوضح أسس القياس و السياسات المحاسبية المطبقة

وإفصاحات أخرى تشمل :

- البنود الطارئة و الالتزامات و الإفصاحات المالية الأخرى

ب. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في ملحق الكشوف المالية

¹ القرار العدد 19، مرجع سابق ص ص، 43، 41

يشتمل الملحق على معلومات ذات أهمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية :

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوفات المالية
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية. حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، وفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل ان تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

وفعلا فإن الملحق يجب أن لا يشتمل إلا على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها ونتيجتها.

ج. نماذج لجدول يمكن ايرادها في الملحق

الجدول رقم(ا.01-07) تطور التثبيات وأصول مالية غير جارية

الفصول و الأقسام	ملاحظات	القيم الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند اقفال السنة المالية
التثبيات المعنوية التثبيات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

الجدول رقم (ا.02-07) جدول الإهلاكات

الفصول و الأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في العناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will تثبيات معنوية تثبيات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

المصدر: الجريدة الرسمية ص42

جدول رقم (03-07.ا) جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية	إسترجاعات في خسائر القيمة	إرتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					Good will التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 42

جدول رقم (04-07.ا) جدول المؤونات

أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية	إسترجاعات السنة المالية	مخصصات السنة المالية	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					مؤونات خصوم مالية غير جارية . مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة . مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين. مؤونات الضرائب. مؤونات للنزاعات.
					المجموع
					مؤونات خصوم مالية غير جارية . مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة. مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين. مؤونات الضرائب
					المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 43

جدول رقم (05-07.1) كشف إستحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

المجموع	لأكثر من 5 أعوام	مدة أكثر من سنة و5 أعوام على الأكثر	لمدة عام على الأكثر	ملاحظات	الفصول والأقسام
					الحسابات الدائنة. القروض. الزبائن. الضرائب . المدينون. الآخرون .
					المجموع
					الديون. الإقتراضات. ديون أخرى. الموردون. الضرائب. الدائنون الآخرون.
					المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق ، ص43

خلاصة الفصل

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي للقوائم المالية منذ نهاية القرن 19، وبالتحديد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي أين شهدت تلك الفترة انهيار كثيرا من المؤسسات مما أدى بالضرورة إلى دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الإقتصادي.

ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو ولا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة .

وتعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساسا من: الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق، باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا حول: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية...

فباستخدام الأدوات السابقة في تحليل الميزانية يمكننا الوصول إلى حكم حول : السيولة، الهيكل التمويلي داخل المؤسسة، في حين لو استخدمت أدوات التحليل بالنسبة لجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات الخزينة فهذا يوفر لنا معلومات حول أداء المؤسسة وقدرتها على توليد السيولة النقدية أما قائمة التدفقات الخاصة تقدم معلومات بطريقة مباشرة دون المرور عبر التحليل المالي.

الفصل الثاني

تمهيد

رغم انتشار المشاريع الإستثمارية بمختلف أنواعها، إلا أن التوازن الإقتصادي والإجتماعي في الدولة لم يتحقق، وهذا يرجع بالضرورة إلى المخاطر المرتبطة بالإستثمار وكذا بتمويله من طرف البنوك، وبناءا عليه يعمل مسيري المشاريع قبل الشروع فيها بدراسة جدوى مشاريعهم بإستعمال العديد من الطرق والمعايير بالإضافة إلى دراسات مالية وتقنية تقوم بها البنوك لتمويل المشاريع مقابل ضمانات وشروط محددة مسبقا.

كما تسعى الدولة لتوفير مختلف الظروف من أجل زيادة المشاريع وتوسيعها وهذا سعيا للتطور وتنمية إقتصاد البلد.

وحاولنا في هذا الفصل التطرق لأهم ما يتضمنه تمويل المشاريع الإستثمارية وطرق تقييمها حسب التقسيمات التالية:

- أساسيات حول التمويل
- أساسيات حول الإستثمار
- الدراسة المالية للمشاريع الإستثمارية وطرق تقييمها

المبحث الأول: أساسيات حول التمويل

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقتهما، وبذلك تزيد في حركة النشاط الإقتصادي وكما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لابد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقدير مبلغ الإحتياج وكيفية الحصول عليه.

المطلب الأول: تعريف التمويل

التعريف الأول : التمويل لغة هو الإمداد بالمال والتمويل اصطلاحا هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع"¹

التعريف الثاني : يمكن تعريفه على أنه مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع، للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الإستثمارية والتجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها.²

التعريف الثالث : يقصد به تشكيلة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة بهدف تمويل إستثماراتها، ومن ثم فإنها تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم.³

التعريف الرابع : التمويل هو البحث عن المصدر الذي تستخدمه الإدارة للحصول على النوع المعين من الأموال اللازمة ومن ثم التزود به.⁴

من خلال المفاهيم السابقة نلاحظ تعدد الزوايا التي تم من خلالها تحديد مفهوم التمويل، فهناك من يحدده من خلال توفير الموارد المالية للمؤسسة وهناك من ينظر إليه من خلال مختلف الوسائل والمصادر المستعملة لتلبية إحتياجات مالية ، من خلال هذا يمكن إستنتاج المفهوم الشامل للتمويل على أنه تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال و الحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الإحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة.

¹ عبيد علي أحمد حجازي، مصادر التمويل "مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا". بدون طبعة، بيروت، دار النهضة العربية، 2001، ص11

² دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، بدون طبعة، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004، ص99

³ منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، بدون طبعة، الإسكندرية، توزيع منشأة المعارف، 1998، ص5

⁴ جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، بدون طبعة، بيروت، دار النهضة العربية، 1993، ص333

المطلب الثاني: أهمية التمويل

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها، لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الإلتزامات، من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل إقتناء أو إستبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة.

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة ذلك لأنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الإستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها استخداما أمثلا لما يناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، وأن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساسا السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن¹.

المطلب الثالث: أنواع التمويل

يمكن تقسيم التمويل من عدة نواحي وتختلف الواحدة عن الأخرى والآن سنعرض عنها الواحدة تلو الأخرى.

أولا: من ناحية المدة الزمنية

1. تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الإحتياجات مثل البذور أو الأسمدة وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.²

¹ بن قيراط عبد العزيز، تمويل المشاريع الإستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، باتنة، علوم التسيير، إقتصاد تطبيقي وتسيير منظمات، جامعة العقيدة الحاج لخضر، 2008/2009، ص 03
² جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 304

2. تمويل متوسط الأجل: ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال للأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمسة سنوات قبل إستردادها كإستثمارات ومعدات.¹
- غالباً ما يكون هذا النوع من التمويل في شكل قروض تحصل عليها المؤسسة من البنوك وشركات التأمين... إلخ ويتم سداد هذا القرض بصورة منتظمة من خلال ما يعرف بجدول الإستهلاك. وما يميز هذا النوع من القروض فترة السداد متوسطة الأجل، الذي يمكن المؤسسة المقترضة من الحصول عليه خلال فترة وأحياناً يطلب القرض ضماناً يمثل نسبة من قيمة القرض متوسط الأجل ولا شك أن الضمان يؤثر على تكلفة القرض²
3. تمويل طويل الأجل: ينشأ من طلب على الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الإستثمار كإستصلاح الأراضي وبناء أو إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة إحتياجاتها التمويلية عن خمسة سنوات فما فوق. وتحصل عليها المؤسسات الصناعية خاصة من المؤسسات المالية المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين وغالباً ما تستحق هذه القروض بعد فترة طويلة من الزمن، وتتوقف عملية الإقتراض طويل الأجل على ما يتم الإتفاق عليه من شروط بين المؤسسة والجهات التي تقدم هذه الأموال، وذلك فيما يتعلق في معدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق وطريقة السداد وما إذا كان التسديد مرة واحدة أو على دفعات، فالقرض الذي تجاوزت مدته سبع سنوات يعتبر من القروض طويلة الأجل.

ثانياً: من ناحية مصدر الحصول على الأموال

- هناك نوعين من المصادر هما
1. التمويل الذاتي (الداخلي) : يعبر عن الإرتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الإستخدام بما يتضمنهم ذلك من وحدة مصادر الإستخدام وأهم صور هذا التمويل بالنسبة للمشروعات هو تمويل ذاتي وإليه تلجأ غالبية المؤسسات الخاصة كما يمكن للمؤسسات العامة أن تتبعه وتمتع حينئذ باستقلال مالي وميزانية ذاتية.
2. التمويل خارجي : هنا يلجأ لتمويل المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة إلتزامات مالية كالتمويل الإقتراضي لمواجهة إحتياجاتهم المالية.

¹ نفس المرجع ص341

² يحي عبد الغني أبو الفتوح، دراسة جدوى المشروعات، بدون طبعة، الاسكندرية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2003، ص169

ثالثاً: من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل

هناك نوعين

1. تمويل الإستغلال: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الإستفادة منها كنفقات لشراء المواد الخام أو دفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق.
2. تمويل الإستثمار: يتمثل في مواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإقتناء آلات والتجهيزات وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي وما إلى ذلك من العمليات التي تترتب عنها.

المبحث الثاني: أساسيات حول الإستثمار

للإستثمار دور كبير في تعبئة الموارد المالية وعناصرها وعناصر الإنتاج ومحاولة إستغلالها بطريقة فعالة من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التوفيق بين الموارد المحدودة والرغبات التي تمثل جوهر المشكلة الإقتصادية .

المطلب الأول: تعريف الإستثمار

يعتبر الإستثمار ذا أهمية بالغة للنهوض بالإقتصاد الوطني والتنمية، عن طريق التفتح على رؤوس الأموال، وعلى هذا الأساس نجد أن الإستثمار بمثابة الركيزة الأساسية لإقتصاد متطور وناجح، وللإستثمار عدة تعاريف نوجز منها ما يلي:

التعريف الأول: الإستثمار هو توظيف الأموال في المشاريع الإقتصادية، الإجماعية والثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية، أو تجديد وتعويض رأسمال قديم.¹

التعريف الثاني: هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح عموماً، قد يكون الإستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير ملموس.

التعريف الثالث: هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل.²

التعريف الرابع: هو عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض تحقيق نمو (أرباح) أو زيادة في المبلغ المستثمر، وهو ذلك النشاط الذي تنتظر المؤسسة من وراءه زيادة لقوتها وقدرتها، من حيث توظيف رأسمال حالي مقابل مداخيل وعوائد يأمل الحصول عليها مستقبلاً.³

¹ قاسم نايف علوان، "إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق"، بدون طبعة، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص29

² طاهر حردان، أساسيات الإستثمار، بدون طبعة، الأردن، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009، ص13-14

³ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الجزائر، الدار الجامعية للنشر، 2000، ص19

المطلب الثاني : أنواع الإستثمارات

يمكن التفرقة بين الإستثمارات حسب الموضوع، حسب الطبيعة، أو نوع النشاط وهذا ما سنبينه فيما يلي:

1. من حيث الموضوع

نميز بين الإستثمارات التالية:

أ. الإستثمارات المنتجة : هي تلك الإستثمارات التي تتكون في مجموعها من استثمارات مادية والتي تكون آثارها مباشرة على الإنتاج، وتهدف إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية أو زيادتها وتضم: إستثمارات التجديد: وتهدف إلى تعويض إستثمارات قديمة بأخرى جديدة أكثر فعالية. إستثمارات التوسع: هدفها زيادة طاقة الإنتاج والتوسع في نفس النشاط. إستثمارات التحديث: هي استعمال وسائل وتقنيات أكثر تطوراً وأحدث من تلك المستعملة وتهدف إلى تحسين الإنتاج.

أي أن الإستثمارات المنتجة هي تلك التي تتكون في مجموعها من استثمارات مادية والتي تكون آثارها على الإنتاج .

ب. الإستثمارات غير المنتجة: هي تلك الإستثمارات التي تقوم بتقديم خدمات إجتماعية ذات طبيعة استهلاكية كبناء المدارس، والإستثمارات غير المنتجة تشمل نوعين: إستثمارات إستراتيجية: وهي المشاريع التي تهىء شروط النجاح المستقبلي للمؤسسة محل دراسة السوق كالإشهار على المدى الطويل وتكوين الإطار والعمال. إستثمارات إجتماعية: هي المشاريع التي تسمح بتحسين الظروف العملية للعمال والمردودية مثل توفير النقل للعمال، تشييد مساكن إجتماعية ومطاعم.

2. من حيث الطبيعة

تختلف الإستثمارات حسب طبيعتها إلى عدة أنواع مختلفة، فيمكن أن يكون الإستثمار ماديا كما يمكن أن يكون غير مادي.

أ. الإستثمارات المادية: هي تلك الإستثمارات التي تتعلق بالثروة المالية للمؤسسة، إذ تشكل القاعدة الأساسية للنشاط المنتج، فيخصص لها سنويا مبلغا ماليا يدعى قسط الإهلاك، وهاته الإستثمارات تشمل كل الأصول الثابتة والملموسة كالآلات والمعدات.

ب. الإستثمارات غير المادية: هي إستثمارات تتعلق بالثروة المالية للمؤسسة ويمكن تقسيمها إلى:

• الإستثمارات في المجال الفني المتعلق بالإنتاج: يتمثل في تحسين نوعية المنتج كالأغلفة والعلب وغيرها.

- الإستثمارات في المجال البشري : هو ذلك الإستثمار الذي يؤدي استغلال الطاقات المتاحة من الموارد البشرية ويشمل ذلك عمليات التوظيف، التأهيل، التكوين، تحسين ظروف العمل لكون العامل البشري هو الأداة الأساسية للنهوض بالعمل وإنهائه داخل المؤسسة، وبالتالي إستمراريتها.
- الإستثمار في المجال التجاري: يتمثل في شهرة المحل وجذب العملاء عن طريق الإشهار والإعلان والعلامات التجارية.

3. من حيث نوع النشاط

حيث يمكن تقسيمها على حسب هذا المعيار إلى ما يلي:¹

أ. الإستثمارات الإنتاجية : تتحق هذه الإستثمارات باستخدام الأموال في عمليات من أجل إنتاج سلع جديدة وهناك نوعان:

- الإستثمار الصناعي: وفيه يتم تحويل المواد الخام إلى سلع نصف مصنعة أو سلع تامة الصنع.
- الإستثمار الفلاحي: ويتم فيه تحويل البذور إلى ثمار عن طريق الزرع والحصاد.
- ب. الإستثمارات التحويلية: وهي عبارة عن الإستثمارات التي تقوم بعملية تحويلية لسلعة من الطبيعة الخام إلى سلعة مصنعة كاستخدام البترول وتكريره، ومنشآت الحديد والصلب وغيرها.
- ج. الإستثمارات الخدمائية : يتم من خلالها إستثمار الأموال عن طريق تقديم خدمات سواء للأفراد أو المؤسسات كالإستثمار في المجال السياحي والفندقة.

وفي الواقع فإن الإستثمار يقسم إلى نوعين وهو التقسيم الأكثر شيوعا وهو تقسيمه إلى مالي وحقيقي، وسنأخذ تعريفيين مبسطين هما:

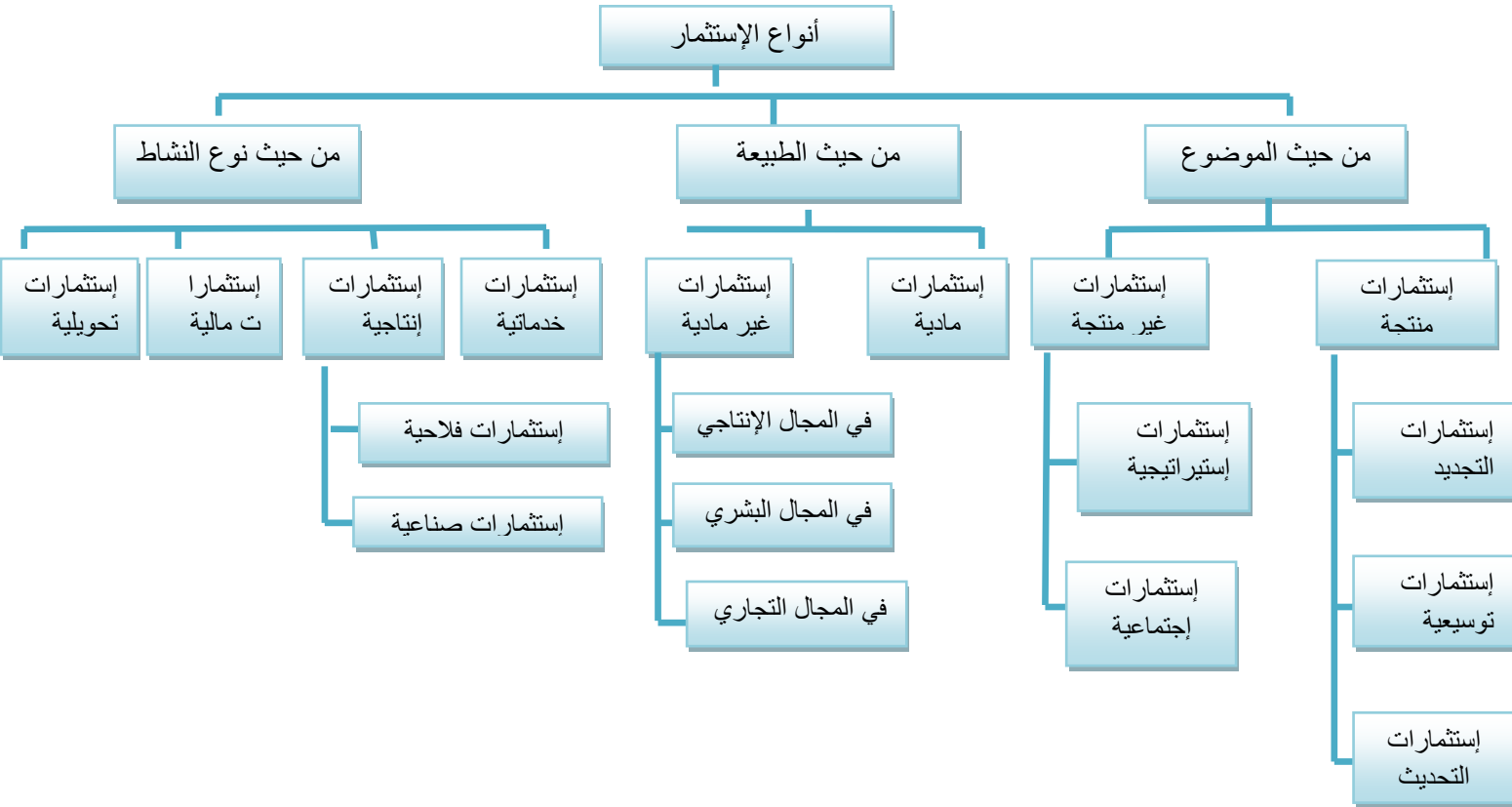
الإستثمارات المالية: هي التي يتم فيها بيع وشراء الأوراق والأدوات المالية المختلفة، (أدوات الإئتمان والأسهم بجميع أنواعها)، أو بمعنى آخر شراء الأصول المالية التي تنتج عنها أرباح بأقل مخاطر ممكنة.

الإستثمارات الحقيقية: وفيها يتم شراء وبيع أصول الإنتاج بغرض زيادة الثروات مثل الإستثمار في شراء الأصول الحقيقية كالعقارات، الأصول المنتجة، المصانع وغيرها...²

والفرق بين الإستثمارين هو أن الإستثمار الحقيقي يتبعه عادة زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي للإقتصاد، أما الإستثمار المالي فإنه لا يتبعه أي زيادة في الناتج الإجمالي وذلك لأنه عبارة عن انتقال ملكية وسائل الإنتاج من طرف لآخر. ويمكن تلخيص كل أنواع الإستثمارات في المخطط التالي:

¹ زياد رمضان، الإستثمار المالي والحقيقي، بدون طبعة، عمان، الأردن دار وائل للنشر، 1998، ص 41
² نفس المرجع ص 42

مخطط رقم (1.11) يوضح أنواع الإستثمار



من إعداد الطالبة بناء على ما تم التطرق إليه

المطلب الثالث: أهداف المشاريع الإستثمارية وأهميتها

أولاً: أهداف المشاريع الإستثمارية

للمشاريع الإستثمارية أهداف يمكن أن نقسمها إلى أهداف المشاريع الإستثمارية العامة، وأهداف المشاريع الخاصة.

1. أهداف المشاريع الإستثمارية الخاصة

تشير النظرية الإقتصادية إلى أن الهدف من إنشاء المشاريع الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هو صافي الربح، وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشاريع، هذا وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير والطويل، فهناك أهداف أخرى تسعى إليها المشروعات مثل: تعظيم الإيرادات، والإحتفاظ بسلعة جيدة وتحصيل مركز تنافس في السوق، وتحقيق أكبر قدر من المبيعات، وتعظيم الصادرات، والإستمرار، والبقاء والنمو، وقد تسعى هذه

المشاريع إلى تحقيق أهداف إجتماعية اتجاه الإقتصاد القومي الذي تعمل فيه، والمجتمع الذي تتعامل معه وكسب رضى العاملين.

2. أهداف المشاريع الإستثمارية العامة

يكون الهدف المسطر في هذه المشاريع هو تحقيق الأهداف العامة للإقتصاد القومي، والمصلحة العامة للمجتمع، وتعظيم المنفعة العامة. وهناك أهداف أخرى لتلك المشاريع منها: تحقيق الربح لضمان الإستمرار، والبقاء والنمو، ولما تتكبده هذه المشاريع من مصاريف ونفقات في معظم نشاطاتها، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الإقتصادية، والمالية والإجتماعية.¹

ثانياً : أهمية المشاريع الإستثمارية

يشكل المشروع الإستثماري الخلية الأساسية في النسيج الإقتصادي للبلد وذلك لإحالاته مساحة واسعة من النشاط الإقتصادي.

إن أهمية المشاريع الإستثمارية للمؤسسات تعادل أهمية الروح للجسد. فكما أن الجسد يفنى بمغادرة الروح، فإن المؤسسات تتوقف بتوقف المشاريع الإستثمارية، في إعطائها الحياة للمؤسسات، فإن الأفراد وفي مقدمتهم رجال الأعمال، والمقاولون، وأصحاب رؤوس الأموال، والتجار والمستثمرون، وطالبوا الأعمال بمختلف أنواعهم يجدون حياة ثانية في قيام المشاريع، وفي دورات حياة المشاريع، إذ أن هؤلاء الأفراد يجدون في المشاريع ملاذا لطموحاتهم الشخصية، وإبداعاً في سيطرتهم على عالمهم الخاص، كلما استطاعوا إقامة مشاريعهم وسارو بها في الإتجاهات التي يرغبون بها، وأيضاً للمشاريع أهمية في تحريك وتنشيط إقتصاد البلد، حيث تنشط فيها الحركات الإنتاجية والبنوية، والتنمية والتطويرية.

وتبرز أهميتها أيضاً في مدى مساهمتها في حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية كونه يوفر عرض العمل للراغبين، ويقلل من وطأة البطالة، كما يساهم في الحد من عجز ميزان المدفوعات، والتضخم وهو أيضاً ذو منافع كثيرة ومتعددة، وهذا فضلاً عن مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة كما يدفع الإبداع والتوير والإبتكار وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين وفي نفس الوقت يحتاج المشروع الإستثماري لجهود مضاعفة لتحقيق أهدافه.²

¹ فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لإستثمارية المشاريع الإستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، ورقلة، علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح، 2012/2009 ص 14

² نفس المرجع ص 14

المبحث الثالث: الدراسة المالية للمشاريع الإستثمارية وطرق تقييمها

يتم دراسة المشروع الإستثماري بدراسة مالية وذلك لما فيها من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر والبنك، فالمستثمر يقوم بهذه الدراسة من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة لمشروعه، كما يستعمل البنك هذه المعلومات في اتخاذ قرارات تمويل المشاريع، بالإضافة إلى ذلك فإن المستثمر يقوم بحساب بعض المعايير، وخصوصا في ظل التأكد من أجا تحديد الجدوى من هذا المشروع كما يستعمل البنك هذه المؤشرات لتمويل المشروع الإستثماري من عدمه.

ففي المرحلة الأولى تسمى مرحلة التحليل المالي، حيث يتم فيها الأخذ في الحسبان الآثار أو المعاملات المالية المترتبة على تنفيذ الإقتراح أي المشروع الإستثماري، هذه المرحلة عموما خاصة بالتمويل.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة قياس العائد المتوقع من الإستثمار أي قياس الربحية المتوقعة من المال المستثمر بصرف النظر عن المعاملات المالية التي تحدث خلال حياة المشروع وهي تلك الخاصة بالفوائد على القروض وكذا أقساط سداد هذه القروض.

المطلب الأول: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الإستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية. ويقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية.¹

أولاً: رأس المال العامل

رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان إستمرار توازن هيكلها المالي.²

ويمكن فهم رأس المال العامل وفقا لمقاربتين:³

-الأولى هي مقارنة تقليدية للميزانية "المالية"، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الصافي،

¹ Nacer Eddine Saadi *analyse financière d'entreprise methods et outils d'analyse et de diagnostic en norms francaise et internationals*, larmattan, paris, france, 2009,, p122

² سعادة البمين، *إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، باتنة، في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009، ص59

³ Nacer Eddine Saadi, OP. Cit, p123

-الثانية هي مقارنة حديثة للميزانية "وظيفية"، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الوظيفي.

أ.رأس المال العامل الصافي

المفهوم وطريقة الحساب

يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الإستغلال التي تمس السيولة انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الإقتصادي الراهن غير ملائم ذمم زبائن غير قابلة للتحصيل إلخ¹ ويتم حساب رأس المال العامل الصافي انطلاقا من الميزانية المالية حيث نجد أنها عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، أو هو عبارة عن الأموال الدائمة (الأموال الخاصة+الخصوم غير الجارية) المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة الصافية.

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة- الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية)

رأس المال العامل الصافي=الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

FRNG هو عبارة عن تشكل فائض من الموارد الثابتة عن الإستخدامات الثابتة أو جزء من الأصول المتداولة الممول من الموارد الثابتة.

وبصفة عامة يجب أن يمون رأس المال العامل الصافي إيجابي، أي كاف من أجل ضمان هامش أمان يمكن المؤسسة من تسديد إلتزاماتها في الحالات الإستثنائية. ويختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى حسب طبيعتها والقطاع الذي تنتمي إليه، وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل هي:²

- رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$: يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى ، وحققت فائض مالي يمكن إستخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة،
- رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$: في هذه الحالة تغي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة،

¹ Idem p123

² سعادة اليمين، مرجع سابق، ص-ص 61-62

- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الإحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى إستثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ب. رأس المال العامل الخاص

المفهوم وطريقة الحساب

يمكن تعريفه رأس المال العامل الخاص بأنه: " جزء من الأموال الخاصة التي تمول الأموال المتداولة وهذا لايعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل تمول جزء من الأصول المتداولة . ويعبر عنه بالعلاقة التالية¹:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{أصول الثابتة.}$$

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل

يعرف بأنه الفرق بين الإحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) والموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفيات المصرفية) يحسب بالديون قصيرة الأجل ويعبر عنه بالعلاقة التالية²:

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = (\text{قيم جاهزة} + \text{القيم الغير الجاهزة}) - (\text{مج ديون قصيرة الأجل} + \text{سلفيات مصرفية})$$

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = (\text{مج الأصول المتداولة-القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل- السلفيات المصرفية})$$

هناك ثلاث حالات مختلفة لإحتياجات رأس المال العامل

$BFR > 0$ تكون دورة إستغلالها أكبر من مواردها حيث تقوم بتمويل الإحتياجات قصيرة المدى إما بالإعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى وإما بالإعتماد على موارد مالية مكملة

$BFR = 0$ إستخدامات الإستغلال متساوية مع مواردها ليس لديها إحتياجات لتمويل الإستغلال لأن الخصوم الدورية (د.ق.أ) كافية لتمويل أصول دورية (أصول متداولة)

¹ Nacer Eddine Saadi, OP. Cit. p.128-129

² سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الإنتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص60

$BFR < 0$ الموارد أكبر من دورة الإستغلال ليس لديها إحتياجات لتمويل المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل موجه لتغطية وتمويل إحتياجات الدورة

ثالثا: الخزينة الصافية

تسمح الخزينة بتحديد التوازن المالي بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل فهي مؤشر للتوازن المالي القصير جدا أي في كل لحظة وهي مجموع الأموال السائلة التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الإستغلال، وما عليها من ديون مالية مستحقة في الأجل القصيرة جدا. فهي بمثابة مخزون نقدي حيث مستوى هذا الأخير يتوقف على الخصائص البنوية لاستعمالات وموارد المؤسسة.

أ. تعريف الخزينة

الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة
الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة.¹
من خلال ما سبق يمكن استنتاج العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياجات رأس المال العامل}^1$$

ب. حالات الخزينة

$TR > 0$ تفسر هذه الحالة (الأموال الدائمة < الأصول الثابتة) وبالتالي هناك فائض رأس المال العامل ويوجد هذا الفائض مكانة في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة إيجابية بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة والتي قد تفوق الخصوم المتداولة .

$TR = 0$ تكون المؤسسة في هذه الحالة قد حققت توازنها المالي وذلك بتطابق كل من رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل. هذا يعني أن الخزينة مثلى وتعبر عن مدى محافظة المؤسسة عن وضعيتها المالية

$TR < 0$ تفسر هذه الوضعية بكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الإحتياجات المتزايدة من أجل إستمرار النشاط. بمعنى أن المؤسسة في حالة عجز في توفير السيولة لمواجهة إلتزاماتها وبالتالي اللجوء إلى

¹ مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ص53

تسبيقات مصرفية وكذا سلفيات بنكية.¹

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

يتم استخدام تحليل النسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فاعليتها في إدارة الأصول. وتشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تلبية إلتزاماتها طويلة الأجل، وتشير قدرتها على الدفع إلى قدرة المؤسسة على تلبية إلتزاماتها طويلة الأجل، وتشير فعالية إدارة الأصول إلى قدرة مديري المؤسسة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لإنتاج عائد مناسب لملاك المؤسسة ودائنها.²

يمكن تجميع مختلف النسب في المجموعات الأربعة التالية:

أولاً_نسب الهيكلية المالية

هي النسب التي تقدم التي صورة عن الهيكلية المالية للمؤسسة في زمن معين وتفسر العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم وكذا مجموع الميزانية وتنقسم إلى نسب الأصول ونسب الخصوم.

ثانياً_نسب السيولة

تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها في الأجل القصير ونبينها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1.11): يوضح أهم النسب في السيولة

العلاقة	التفسير
1.نسبة القدرة على الوفاء (الخزينة العامة) الأصول المتداولة/ الديون القصيرة الأجل	كلما كانت النسبة أكبر من الواحد دل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بكونها تغطي كل الديون القصيرة الأجل بالأصول المتداولة.
2.نسبة السيولة النسبية (قيم جاهزة + قيم قابلة للتحقيق)/الديون القصيرة الأجل * 100	معناه أن المؤسسة في الأجل القصير قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل بحقوقها. في العادة تكون أقل من الواحد وكلما اقتربت من الواحد تكون قدرتها على الوفاء عالية والعكس صحيح.
1. نسبة السيولة الأنية (قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل)*100	كلما قلت هذه النسبة عن 0.3 فإن المؤسسة تواجه صعوبات في الدفع، وكلما كانت أكبر من الواحد فإن هذا يدل على إفراط في استخدام الأموال الجاهزة .
4.نسب سيولة الأصول الأصول المتداولة/مجموع الأصول	تفسر هذه النسبة أهمية رأس المال العامل إلى مجموع الأصول، وتخضع هذه النسبة إلى طبيعة نشاط المؤسسة. فيجب أن تكون أكبر من 0.5 إن كانت المؤسسة تجارية ويجب أن، تقل عن 0.5 في حالة مؤسسة إنتاجية

المصدر: بوزار صافية، مرجع سبق ذكره ص49

¹ بوزار صافية، **تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية**، دراسة حالة مؤسسات خدمات نشاطات الغزل لبومرداس ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ،معهد العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر ،2001، ص59

² طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان نظرة حالية ومستقبلية**، الإسكندرية، مصر،الدار الجامعية 2006 ص 442

ثالثا.نسب التمويل

هي نسب تلعب دورا كبيرا في معرفة حقيقة كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم فهي تحدد مدى ميول المؤسسة إلى الديون بنوعها ويتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2.11): أهم النسب الخاصة بالتمويل

البيان	العلاقة	التفسير
1.نسبة الأموال الخاصة	الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	إذا أكبر أو تساوي 1 من نسبة الأموال الخاصة يعني أن المؤسسة لا بد لها من رفع رأس مالها قبل الإنطلاق في الإستثمار.
2.نسبة الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الديون الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	يجب أن تكون النسبة الأولى أكبر من الواحد حتى تكون المؤسسة مستقلة ماليا، ويجب أن تكون النسبة $0.35 < x < 0.75$ حتى تكون الموارد الخاصة للمؤسسة أكبر من الموارد الخارجية وبالتالي نقول أن المؤسسة تتمتع بإستقلالية مالية.
3.نسب الإستدانة الكلية	مجموع الديون /مجموع الخصوم مجموع الخصوم /مجموع الديون	هذه النسبة تفيدنا في معرفة هل المردودية للمؤسسة كافية لتغطية الديون، وهل تستطيع مواجهة الخطر؟ كما تلين هذه النسبة أقل من 0.5 مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها القصيرة والطويلة الأجل. فكلما كانت النسبة أكبر من 2 فإن هذا يدل على أن المؤسسة تستطيع الوفاء بديونها وبالتالي تبتعد عن خطر عدم التسديد.

المصدر: بوزار صفية، مرجع سبق ذكره ص49

رابعا_ نسب النشاط

تأتي هذه النسب السابقة في التحليل مع الأخذ بعين الإعتبار حجم نشاط المؤسسة من خلال قياس دوران السلع الحقيقية أو العناصر المالية (الحقوق والديون) ونميز مايلي:

الجدول رقم (3.11): أهم النسب الخاصة بالنشاط

البيان	العلاقة	التفسير
1.معدل نمو رقم الأعمال	رقم الأعمال خارج الأعباء للسنة ن / رقم الأعمال خارج الأعباء للسنة ن-1	تعبر هذه النسبة عن السياسة التجارية المتبعة ومدى نجاعتها مقارنة بمعدل نمو السوق.
1. نسب مصاريف المستخدمين	مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال	تمثل مردودية مصاريف المستخدمين لرقم الأعمال.
3.نسب توزيع القيمة المضافة	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة الضرائب والرسوم / القيمة المضافة المصاريف المالية/ القيمة المضافة	هذه النسبة تسمح بتحليل كيفية توزيع القيمة المضافة على عوامل الإنتاج البشرية، وترتبط هذه النسب بالتشريع المادي ومدى تشجيع الدولة للمؤسسات.

المصدر: بوزار صفية، مرجع سبق ذكره، ص50

الجدول رقم (4.ii): أهم النسب الخاصة بنسب الدوران

البيان	العلاقة	التفسير
1.نسبة مدة دوران المخزونات	المخزون الوسطي للسلع/ تكلفة السلع المباعة * 360	تقيس لنا هذه النسبة تصريف المخزونات باختلاف أنواعها (السلع، مواد ولوازم، منتجات تامة الصنع) أين يدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها. وكل زيادة فيها تؤدي إلى الزيادة في إحتياجات رأس المال العامل
2.نسبة تسديد القرض للزبائن	الزبائن+ أوراق القبض / رقم الأعمال* 360	توضح لنا هذه النسبة السياسية القرضية للمؤسسة اتجاه الزبائن بحيث تشير إلى متوسط أيام أو عدد أشهر الإئتمان الممنوح للزبائن.
3.نسبة مدة قروض الموردين	الموردين+ أوراق القبض/المشتريات * 360	تقيس لنا هذه النسبة المدة المتوسطة للقروض الممنوحة من قبل الموردين، وهذه النسبة تؤثر على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين تشكل مورد هام لتمويل دورة الإستغلال.

المصدر: بوزارصفية، مرجع سبق ذكره، ص50

خامسا_ نسب المردودية

هذا النوع من النسب يقيس لنا مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأموال عن طريق الأصول المتداولة والأصول الثابتة، مردودية رؤوس الأموال ونبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5.ii): أهم النسب الخاصة بالمردودية

البيان	العلاقة	التفسير
1.المردودية المالية	النتيجة المالية / الأموال الخاصة	هي مردودية الإستخدام المالي وبالتالي تعبر عن مردودية المؤسسة بالنسبة لمالكها أي مقارنته بالرأس المال الخاص.
2.المردودية الإقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	تقيس لنا كفاءة استخدام الأصول الثابتة بالمؤسسة وذلك بمقارنة بين هذه الإستثمارات والنتائج المستخرجة أو المحققة.
3.المردودية التجارية	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال خارج الضريبة	وهي نسب لتقييم نشاط المؤسسة وذلك بمقارنة رقم الأعمال المحقق بالنتيجة. إذن يتطلب على المؤسسة الحصول على نتائج كافية لكل منتج مباع لتغطية التكاليف وللحصول على الربح.

المصدر: بوزارصفية، مرجع سبق ذكره، ص51

المطلب الثالث: المعايير المستعملة لتقييم المشاريع الإستثمارية .

أولاً: المعايير التقليدية المستعملة لتقييم المشاريع الإستثمارية

إن عملية تقييم المشروع الإستثماري وفق الأساليب التقليدية ، وهي تلك المعايير التي تهتم المستثمر الفرد دون النظر إلى أثر المشروع الإستثماري على الإقتصاد ككل، وذلك للحصول على قرار نهائي إما قبول المشروع أو رفضه أو تفضيل مشروع ما على مشروع آخر ، وهذه المعايير في ظروف التأكد وذلك لتوفر كافة المعلومات عن البدائل المقترحة وتنقسم هذه المعايير إلى:

1. معيار فترة الإسترداد (DR) : Méthode du délai de récupération :

وهو عبارة عن معيار زمني، ويعتبر من الطرق التقليدية في تقييم المشاريع الإستثمارية، وتبين هذه الطريقة عدد السنوات اللازمة لتغطية تكلفة الإستثمار الأولي بواسطة الأرباح المتولدة عن الإستثمار ، وتحسب فترة الإسترداد وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة الإسترداد} = \text{قيمة الإستثمارات المبدئية} / \text{متوسط صافي التدفق النقدي}$$

يمتاز هذا المعيار بالبساطة والسهولة إلا أنه لا يأخذ القيمة الزمنية للنقود ولا يأخذ بعين الإعتبار التدفقات ما بعد فترة الإسترداد.¹

2. معيار معدل العائد المحاسبي: Méthode de rentabilité comptable (TRC)

تعتبر طريقة معدل العائد المحاسبي كأقدم طريقة لتقييم الإستثمارات حيث تهتم بالأرباح بينما تهتم الطرق الأخرى بالتدفقات المالية، وهذا المعدل هو حاصل قسمة متوسط الأرباح المحاسبية على تكلفة المشروع الأولية، ويجرى حساب معدل العائد المحاسبي وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = (\text{متوسط الأرباح المحاسبية} / \text{تكلفة المشروع الأولية})$$

ومن أهم عيوب هذا المعيار إهمال عنصر الوقت بالرغم من أنه مهم جداً لتقييم المشاريع واعتماده على

استخدام الإيرادات المحاسبية فقط ،بالإضافة إلى أنه لا يوجد قيمة محددة يتم المقارنة من خلالها بين المشاريع.

¹ طلال كداوي ، اليازوري، تقييم القرارات الإستثمارية، عمان، بدون دار النشر، 2008، ص125

ثانيا: المعايير الحديثة لتقييم المشاريع الإستثمارية

كان من أهم نقاط ضعف المعيارين السابقين عدم أخدهما بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود، على الرغم من أن المعيار السليم والذي يمكن الإعتماد عليه في تقييم المشاريع، وصولا إلى إختيار البديل الأفضل، لابد من أن يأخذ هذه الحقيقة بعين الإعتبار، وهذا ما أميزه في المعايير التالية التي تعتبر أيضا من المعايير المستعملة في حالات التأكد:

1. مؤشر الربحية: Profitability Index (IP)

يعتبر من الطرق المستند عليها في تقييم والمفاضلة بين المشاريع الإستثمارية، وتعتمد هذه الطريقة في حساباتها على نفس البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها طريقة صافي القيمة الحالية، إذا كان مؤشر الربحية أقل من الواحد الصحيح فيعني هذا أن التدفقات الداخلة أقل من التدفقات الخارجة وبالتالي فإن الإقتراح غير مريح، أما في الحالة العكسية فنعتبر الإستثمار مريح¹، حيث أن مؤشر الربحية يحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر الربحية = القيمة الحالية الصافية للإستثمار/ الإستثمار الأولي للمشروع

$$IP = \frac{\sum v_i (1+t)^{-i}}{IO}$$

يعكس هذا المعيار فعالية وإنتاجية الإستثمار وهذا لأنه يقيس العائد الصافي للوحدة النقدية الواحدة من رأس المال، وبناءا عليه يعتبر هذا المعيار كمؤشر جيد لقياس الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية للمشروع²

2. معيار القيمة الحالية الصافية VAN: Méthode de la valeur actuelle nette

وهي أيضا من الطرق الحديثة والموضعية لأنها تعتمد على مفهوم الإستحداث، وصافي القيمة الحالية هو الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية خلال عمر الإستثمار والتكلفة الأولية لهذا الإستثمار.

إذا كانت $VAN \leq$ الصفر، فإن المشروع مقبول .

إذا كانت $VAN \geq$ الصفر، فإن المشروع يرفض.

¹ سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مصر، بدون دار النشر، 2002، ص95

² عيد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص303

$$VAN = \frac{\sum cft - IO}{(1+K)^n}$$

وتحسب بالعلاقة التالية :

حيث أن:

- الإستثمار الأولي للمشروع IO
- التدفقات النقدية Cf
- معدل الخصم K

حيث أن هذا المعيار يمتاز بالعديد من الإيجابيات نذكر أهمها :

- مراعات التغيير في القيمة الزمنية للنقود والأخذ بعين الإعتبار كل التدفقات النقدية للمشروع.
- يستخدم سعر الخصم الذي يمثل تكلفة المشروع رأسمال أو تكلفة الأموال.

كما يمتاز بمجموعة من السلبيات نذكر منها:

- لا يفيد في معرفة إنتاجية الوحدة الواحدة من تكلفة الإستثمار.
- إعتقاد هذا المعيار على سعر الخصم يعمل على تضخيم مشكلة المخاطرة.¹

3. معيار المردودية الداخلي Méthode Du taux de la rentabilité interne TRI:

ويعتبر من أهم الطرق المستخدمة للمفاضلة بين الإقتراحات الإستثمارية المختلفة، حيث يشير إلى ربحية المشروع وقوته الإيرادية بطريقة واضحة، ويعرف بأنه ذلك المردود الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، بمعنى آخر هو معدل الخصم الذي تصبح عنده صافي القيمة الحالية للإستثمار مساوية للصفر، ويسمى في بعض الأحيان بمعدل عائد المشروع أو معدل العائد للتدفقات المخصوصة أو معدل العائد للتدفقات المعدلة زمنياً.

ويتم إختيار أقرب معدل للخصم أحدهما يظهر القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية موجبة ويطلق عليه المعدل الأصغر والثاني يظهرها سالبة ويطلق عليه المعدل الأكبر.²

¹ سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 46

²

<http://smefinancial.wordpress.com/2009/05/14/%D9%38%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/>

فهني مصطفى الشيخ، التحليل المالي، لاتوجد دار النشر، فلسطين(رام الله)، الطبعة الأولى، 2008، ص14 تاريخ التصفح: 15.02.2017 الساعة

ويمكن إحتساب معدل العائد الداخلي حسب المعادلة التالية:

$$VAN = \frac{\sum CF_t - IO}{(1+k)^n}$$

حيث أن:

- الإستثمار الأولي للمشروع: IO
- التدفقات النقدية: Cf
- معدل الخصم: k

ثم نقارن مقدار TRI الذي تحصلنا عليه ب k (معدل الخصم السائد) فإذا كان $K \leq TRI$ يكون المشروع مقبولا ، أم إذا حصل العكس فإن المشروع سيرفض حتما .
يمتاز هذا المعيار بإيجابيات تتمثل فيما يلي:

- يأخذ بعين الإعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود.
- يعتبر أسلوب شائع الإستعمال عند تقييم العائد الناتج عن الإستثمار في الأوراق المالية.
- توفر على المحاسب مشقة تحديد رأس المال التي تستخدم في حالة إتباع القيمة الصافية.

خلاصة الفصل

تعتبر المشاريع الإستثمارية كثرة تملكها الدولة، وذلك لأنها تعمل على دعم إقتصاد البلد وتطويره ، إلا أن المشاريع الإستثمارية محفوفة بالمخاطر وهذا لأنها تضحية بمنفعة حالية للحصول على منفعة مستقبلية، ولذلك يعمل المستثمر على استعمال العديد من الطرق كالتحليل المالي والمعايير مثل صافي القيمة الحالية ،ومعدل العائد الداخلي... من أجل تقييم ودراسة مشروعه.

كما يقوم البنك بنفس الدراسة بالإضافة إلى دراسات فنية وقانونية وذلك من أجل توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الإستثمارية ويقوم البنك أيضا بإستعمال طرق من أجل تفادي مخاطر تمويل المشاريع كإتخاذ ضمانات مقابل منحه للقروض وهذا ما سيتبين في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تم التطرق إليها سابقا ومحاولة منا لمعرفة المعايير والإجراءات التي تتبعها البنوك الجزائرية عند دراستها لملفات القروض ولمقدمها إرتأينا القيام بتريص تطبيقي في البنك الوطني الجزائري للإطلاع على عمله ومختلف الأساليب المستعملة في تقييم المشاريع الاستثمارية من أجل تمويلها وبعد تعرضنا من خلال الفصول السابقة لأهم الجوانب المحيطة بتمويل الإستثمار بالإضافة إلى الدراسة المالية التي تعتمد أساسا على التحليل المالي للقوائم المالية ،نصل الآن إلى الجزء التطبيقي الذي يتضمن دراسة وتقييم ملف طلب قرض إستثماري بعدما قدم لنا البنك مؤسسة قمنا بدراسة شاملة إقتصادية ومالية وقمنا بتقييم المشروع الذي قامت المؤسسة بطلب قرض من البنك لتمويله محاولة منا لتجسيد الدراسة التي يقوم بها البنك، وبناءا عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

- بطاقة فنية حول البنك الوطني الجزائري BNA
- دراسة ملف قرض إستثماري مقدم للبنك
- دراسة تطبيقية لملف قرض إستثماري

المبحث الأول: نبذة عن البنك الوطني الجزائري ومديرية شبكة الإستغلال بوهران

خصصنا هذا المبحث للتعريف بالبنك الوطني الجزائري وأهم وظائفه و التي تم حصرها في النقاط التالية:

- نشأة البنك الوطني الجزائري

- مديرية الإستغلال وهيكلها

- وظائف البنك الوطني الجزائري

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري (BNA) الهيكل التنظيمي

أنشئ هذا البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 ،ويقوم البنك بالتعامل في الائتمان، والديون ويتعامل في ذلك مع القطاع الخاص والقطاع العام كما يقوم بجميع العمليات المصرفية.

وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة. وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر وتونس، والقرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وبنك باريس وهولندا، وأخيرا مكتب معسكر للخصم، وتجدر الإشارة أن إندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري قد تم في تواريخ مختلفة.

وباعتباره بنك تجاري، فإن البنك الوطني الجزائري، يقوم بجمع الودائع ومنح القروض القصيرة ، المتوسطة والطويلة الأجل وتبعاً لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري، بمنح القروض للقطاع الفلاحي والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

المطلب الثاني : مديرية شبكة الإستغلال بوهران وهيكلها

سنتطرق في هذا المطلب إلى شبكة إستغلال وهران وهيكلها

1. مديرية شبكة إستغلال

تأسست مديرية شبكت الإستغلال بوهران التابعة للبنك الوطني الجزائري سنة 1975 وهي تشرف على 14 وكالة موزعة كلها داخل وهران وهي 4 وكالات من الصنف A و 10 وكالات من الصنف B.

يشرف على هذه المديرية مديرا يعين من طرف المديرية المركزية بالعاصمة وتتكون من أربع مصالح تعمل على تنسيق العمل بينها وبين مختلف الوكالات التابعة لها لتقديم خدماتها على أحسن وجه ولتحقيق أهداف البنك.

2. هيكل مديرية شبكة الإستغلال:

يتكون هيكل المديرية من أربع مصالح وهي مصلحة الإدارة العامة والميزانية، مصلحة القروض، مصلحة الترقية والتنشيط التجاري ومصلحة المراقبة.

أ. مصلحة الإدارة العامة والميزانية

ما تقوم به هذه المصلحة هو إعداد الميزانية التقديرية لمختلف فروع شبكة الإستغلال كما تهتم بتكاليف التسيير وتحاول قدر الإمكان التحكم فيها ، والتقليل منها تقوم أيضا بالإهتمام بشؤون العمال في حالات التوظيف مثلا أو الترقية، كما تقوم بإعداد برامج خاصة بتدريب العمال وإعادة تكوينهم من جديد.

ب. مصلحة القروض

تتكون من ثلاث خلايا : الدراسات، الإلتزامات، المنازعات

فيما يخص خلية الدراسات تكمن مهمتها في إستقبال ملفات طلبات القروض من مختلف الوكالات التابعة للمديرية ويجدر بنا هنا ذكر كيفية إنتقال ملف القرض لمستويات مختلفة، هذه المستويات هي أربعة: يكون للوكالة الحق في منح القرض إذا لم يتجاوز مبلغه 2 مليون دج ، فإذا تجاوزت قيمة القرض صلاحيات الوكالة أي زادت عن 2 مليون دج فإن الملف يرسل كاملا إلى مديرية الشبكة حيث تقوم بالإطلاع على رأي الوكالة فيه وهذا بالتحقق من مدى مطابقة هذا الملف للمعايير المطلوبة ، لتتم دراسته من جديد وأخذ القرار إذا ما كانت سيتم الموافقة عليه أم لا ، وفي حالة ما إذا تجاوزت قيمة القرض 4 مليون دج أي تفوق صلاحية المدير (مدير شبكة الإستغلال) ويتم رفع الملف إلى اللجنة الجهوية للقرض ، هذه اللجنة يتم تشكيلها كما يلي:

مدير الشبكة، مسؤول الدراسات، مسؤول الترقية والتنشيط التجاري، مسؤول منح القروض، رئيس الوكالة وليس بالضرورة رئيس الوكالة التي تم فيها تقديم طلب القرض، ويرفع الملف بدوره إلى اللجنة المركزية للقروض بالمديرية المركزية بالعاصمة إذا كانت قيمته تتجاوز صلاحيات اللجنة المخولة لها والمقدرة بـ 8 ملايين د.ج.

أما خلية الإلتزامات فهي تهتم بالإشراف على الإحصائيات من طرف الوكالات في حين أن خلية المنازعات تهتم بمتابعة الحالات القانونية والقضائية ضمن النزاعات التي تتعرض لها علاقة البنك والعميل.

ج. مصلحة المراقبة

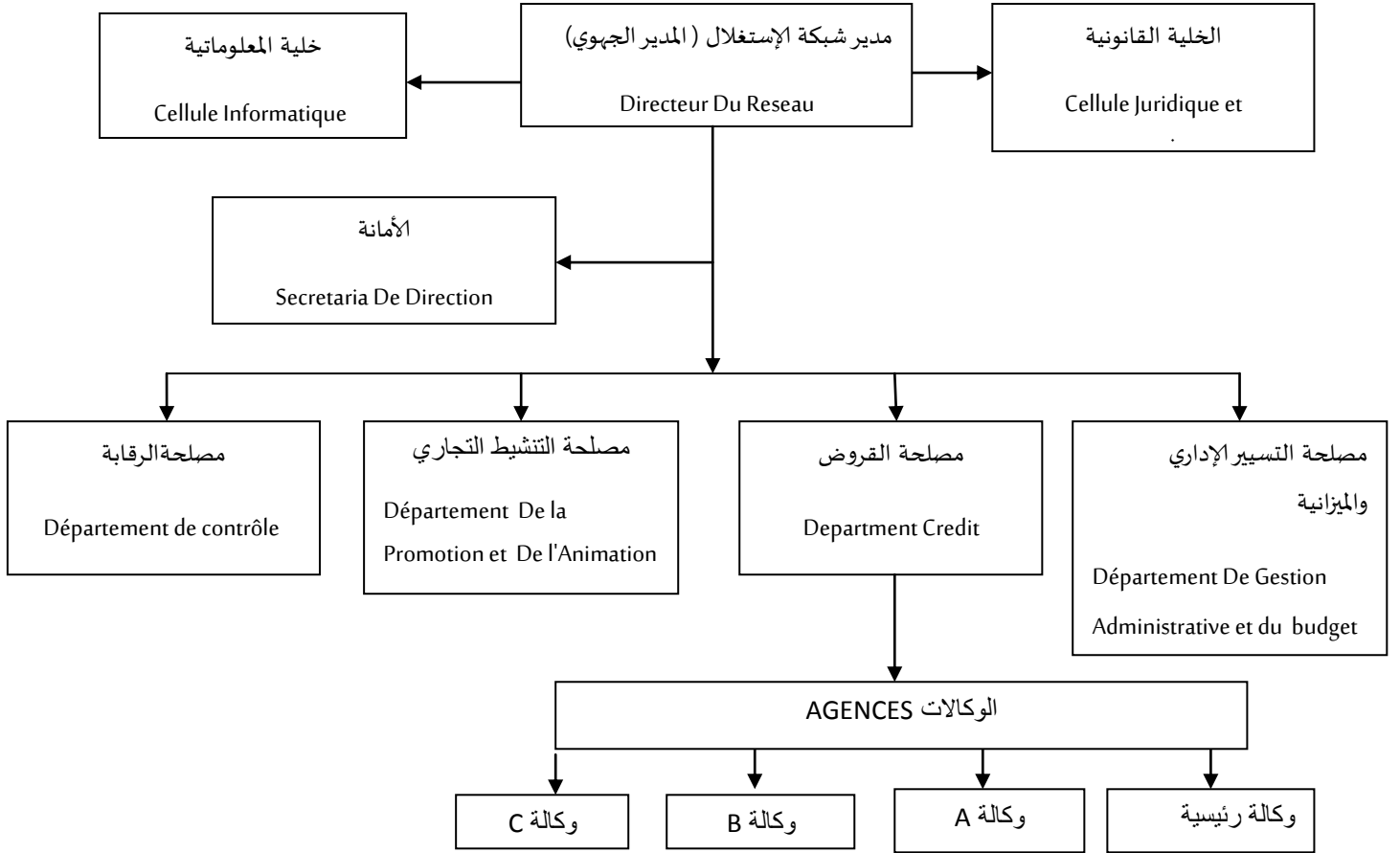
مهمتها القيام بأعمال الرقابة الدورية للنشاطات التي تقوم بها مختلف الوكالات التابعة لها ومعرفة مدى تماشيها والتزامها بالقوانين والتعليمات الصادرة من الوكالة الجهوية أو المركزية إضافة إلى ذلك متابعة حالة المقرضين.

د. مصلحة الترقية والتنشيط التجاري

تهتم هذه المصلحة بإنعاش ومحاولة ترقية نشاط البنك وهذا من خلال:

- ضمان جودة الخدمات والمنتجات المقدمة.
- الإهتمام بالتسويق التجاري والمشاركة في مختلف التظاهرات الإقتصادية.
- إعداد المخططات لتنشيط الأعمال التجارية
- إعلام الوكالات بالأفاق التجارية للبنك.

المخطط رقم (2.III) المخطط الهيكلي لإدارة شبكة إستغلال



المصدر: مصلحة القروض بالبنك الوطني الجزائري

المطلب الثالث: وظائف البنك الوطني الجزائري

في بداية سنة 1982 إلى غاية 1983 كان نشاط البنك الوطني الجزائري تسيطر عليه بعض العمليات،

نخصها فيما يلي:

• متابعة إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

• إعادة نشر الوكالات والفروع.

ويتضح مما جاء أن البنك الوطني الجزائري قد توقف عن تمويل القطاع الفلاحي وذلك بصفة نهائية في 1983 على إثر ظهور وبصفة رسمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي بعمله باستقلالية تامة، وتصبح بالتالي العلاقة الموجودة بين البنك الوطني الجزائري، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ليست بعلاقة تبعية وانما مثلها مثل تلك الموجودة بين مختلف البنوك الأخرى.

وتمثل مهام البنك الوطني الجزائري أساسا في منح القروض لتمويل القطاعات العامة، التجارية منها والصناعية وقطاع الخدمات.

تمنح هذه القروض بحسب أهدافها ومقاصدها وقد تكون قصيرة الأمد أقل من سنة ومتوسطة الأمد لمدة تتراوح من سنة إلى سبع سنوات كما يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام أخرى كمراسلة البنوك الأجنبية وإيجار الخزائن والإكتتاب، وعلى كل حال يمكن تلخيص مهام البنك الوطني الجزائري في العمليات التالية.

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ما عدا الصيد البحري، السياحة، والصناعات التقليدية لأن ذلك من تخصص أو مهام القرض الشعبي الجزائري
- توظيف الأموال المتحصل عليها من العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك والعميل)
- إكتتاب ، خصم، أو شراء كل الأوراق التجارية والمالية
- إيجار الخزائن
- مراسلة البنوك الأجنبية
- قبول ودائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل كما يمكن لها إصدار أذونات وسندات الخزينة
- تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا لضمانات معينة

من خلال ما سبق يمكن القول بأن البنك الوطني الجزائري مؤسسة جد مهمة، إذ يقوم بالمهام المذكورة سابقا في إطار التكامل بين نشاطه والإقتصاد الوطني بغية تحقيق الأهداف المرسومة.

المبحث الثاني: الدراسة الشكلية لملف قرض استثماري

نتناول في هذا المبحث دراسة ملف طلب قرض موجه للبنك، فيه تقوم المؤسسة بتقديم الوثائق اللازمة والالتزام بشروط معينة يمكن ايجازها فيما يلي:

- الشروط الواجب توفرها في المقترض
- مكونات ملف طلب قرض استثماري
- خطوات دراسة ملف قرض استثماري

المطلب الأول: الشروط الواجب توفرها في المقترض

من الضروري أن تكون هنالك شروط ومميزات متوفرة في المقترض حتى يأخذ البنك ملفه بعين الإعتبار يمكن ذكر بعض منها كما يلي:

- السمعة الجيدة و الأهلية، يجب أن يكون المقترض محل ثقة وخال من السوابق العدلية ، كما يهتم البنك إذا كان الزبون (المقترض) قاصراً لا
- أن يكون النشاط الممول إقتصادي يساهم في التنمية الإقتصادية
- أن يكون النشار الممول موافقا لعادات وتقاليد المجتمع
- مدى فعالية المشروع الإقتصادي، حيث يخدم المجتمع من ناحية البطالة والإستهلاك
- الدراسة المالية، أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق الميزانيات التقديرية والقوائم المالية.

المطلب الثاني: مكونات ملف طلب قرض إستثماري¹

أولاً: طلب القرض

يكون ممضي من طرف الشخص المكلف بالمؤسسة ويكون فيه نوع القرض وقيمة القرض المراد إقتراضه من البنك وكذلك الضمان الممنوح مثل: عتاد أو أراضي، أو غيرها....²

أولاً يقوم المستثمر بإيداع طلب لدى البنك ليستلم وثيقة وصل إيداع 'Recepisse De Depot Definitif'³ وبعدها يأتي بالوثائق المتمثلة في الوثائق القانونية والإدارية، الوثائق المحاسبية والمالية ، الوثائق الجبائية والشبه الجبائية

ثانياً: الوثائق القانونية والإدارية

- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري
- القانون الأساسي للشركة والتعديلات إن وجدت
- نسخة مصادق عليها ملكية أو عقد إيجار
- إتفاقية الحساب الجاري
- البطاقة الجبائية

¹ وثيقة ممنوحة من البنك وثيقة رقم (01)

² طلب قرض إستثماري ملحق رقم (02)

³ وصل إيداع ملحق رقم (03)

- محضر الجمعية العامة للشركة

ثالثا: الوثائق المحاسبية والمالية

- 3 ميزانيات ختامية وجدول حساب النتائج
- الميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديرية لمدة خمس سنوات
- دراسة إقتصادية وتقنية للمشروع
- فاتورة شكلية أو عقود تجارية لمعدات التحصيل
- كل بيان يدل على المصاريف المنفعة في إطار المشروع
- مخطط مالي تقديري

رابعا: الوثائق الجبائية والشبه الجبائية

- وثيقة ضريبة جديدة على الأقل 3 أشهر
- وثيقة شبه ضريبة جديدة على الأقل 3 أشهر

المطلب الثالث: خطوات دراسة ملف قرض استثماري

حتى يتم دراسة الملف لا بد من اتباع خطوات والتي يتم توضيحها في وثيقة ST-44⁴

أولا- تقديم المستثمر

- أ. شخص طبيعي:
 - الإسم واللقب
 - تاريخ ومكان الإزدياد
 - عنوان المستثمر الخاص
 - السيرة الذاتية (لمحة حقيقية عن مؤهلاته وخبراته)
- ب. شخص معنوي:

- إسم ولقب المستثمر
- الصفة القانونية
- التسمية الإجتماعية

⁴ وثيقة ST-44 الملحق رقم 4

- عنوان المقر الإجتماعي
- وصف نشا المعني

ثانيا - تقديم المشروع :

- تعريف المشروع
- نوعية المشروع
- فرع النشاط
- طبيعة الإستثمار (إنشاء ، توسيع)
- موقع النشاط (البلدية، الدائرة، الولاية)
- تعريف طبيعة الإنتاج
- قدرة الإنتاج السنوية

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لملف قرض إستثماري

نتناول في هذا المبحث دراسة ملف طلب قرض موجه للبنك، فيه تتقدم المؤسسة بطلب للبنك وهذا بتمويلها بقرض إستثماري متوسط المدى يتضمن مايلي :

- تقديم المؤسسة الطالبة للقرض
- الدراسة المالية للمؤسسة
- الدراسة المالية للمشروع وتقييم البنك للملف

المطلب الأول: تقديم المؤسسة الطالبة للقرض

تقدمت مؤسسة الأشغال العمومية الكبرى والري بطلب للبنك ليمولها بقرض وهذا لإقتناء معدات جديدة على المدى المتوسط.

أ.تعريف بالمؤسسة

هي شركة خاصة نشأت بتاريخ 2016-04-28 تحت إسم مؤسسة B.Hydrolique تأسست برأسمال يقدر ب 35 مليون دج وتتواجد هذه المؤسسة ببلدية حاسي مفسوخ رقم السجل التجاري 10ب_3100_0116359، دائرة قديل ولاية وهران النشاط الرئيسي كما سبق وذكرنا هو الأشغال العمومية الكبرى والري .

الفصل الثالث دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في البنك الوطني الجزائري

موضوعها يكمن في أشغال البناء في مختلف مراحل مؤسسة الدهن الصناعي، دهن المباني، تركيب أنظمة التكييف والتبريد، الحفر والأشغال الريفية، تصريف المياه والأشغال الغابية.

من أجل دعم نشاطها تقدمت بطلب قرض استثماري متوسط المدى بتاريخ 02-11-2016 يقدر بـ 15372000 دج من البنك الوطني الجزائري، هذا البنك مخصص لشراء معدات وأدوات النقل ونوعها موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم (1.iii) المعدات المرغوب شرائها

المبلغ الإجمالي	السعر	الكمية	نوع المعدات
4880000.00	4880000.00	1	Semi Remorque Port-engins Marque: INVEPE ⁵
10492000.00	10492000.00	1	Camion Tracteur routier ⁶
15372000.00			المجموع

المصدر: الفواتير الشكلية المقدمة من طرف المؤسسة

ب. معدات المؤسسة

الجدول رقم (4.3): المعدات المادية للمؤسسة

الكمية	التسمية
1	Tracteur routier
1	Semi Remorque porte engins
1	Retro Chargeur
1	Mini centrale a Beton
100m ²	Coffrages Metatlque

المصدر: ملف الدراسة الاقتصادية المقدم من طرف المؤسسة

⁵ فاتورة ملحق رقم (5)

⁶ ملحق رقم (6)

المطلب الثاني : الدراسة المالية للمؤسسة

أولاً: دراسة الميزانية المالية

أ. إنجاز الميزانية المالية للسنوات الخمسة 2015-2016-2017-2018-2019⁷

الجدول رقم (2.III) الميزانية المالية التقديرية جانب الأصول للسنوات الخمس

❖ جانب الأصول

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات الأصول
					رأس المال المكتتب
0	0	0	0	0	رسوم أولية
					شهرة محل
					الأصول الأخرى الغير ملموسة
					الموجودات الملموسة المسبقة
0	0	0	0	0	أراضي
0	0	0	0	0	مباني
186634233	186634233	186634233	186634233	186634233	مواد ومعدات تقنية
0	0	0	0	0	أصول أخرى ملموسة
					تثبيات مالية
					مساهمات أخرى
					سندات أخرى مثبتة
2989956	2989956	2989956	2989956	2989956	قروض
					أصول مالية أخرى
(186634233)	(181603676)	(152678676)	(123753981)	(94829286)	(الإهلاكات)
2989956	8020818	36945513	65870208	94794903	مجموع الأصول الغير الجارية
0	0	0	0	0	المواد الخام الشرائية
					سلع قيد التجهيز
0	0	0	0	0	خدمات قيد التجهيز
					منتج نصف مصنع أو نهائي
0	0	0	0	0	مخزون بضائع
280139731	252232973	218480914	184798944	148750500	حساب العملاء ذات الصلة
24882990	22620900	20564455	18694959	16995417	ذمم مدينة أخرى
0	0	0	0	0	رأسمال مكتتب غير مدفوع

⁷ وثائق ممنوحة من البنك الملحق رقم 7

الفصل الثالث دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في البنك الوطني الجزائري

0	0	0	0	0	ضمانات
25704532	25200521	24706393	24221954	23747014	موجودات (الخزينة)
330727253	300054394	263751762	227715857	189492931	مجموع الأصول الجارية
333717209	308075212	300697275	293586065	284287834	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الميزانية المحاسبية للمشروع

❖ جانب الخصوم

الجدول رقم (3.III) الميزانية المالية التقديرية جانب الخصوم للسنوات الخمس⁸

2019	2018	2017	2016	2015	الخصوم / السنوات
57509000	57509000	57509000	57509000	57509000	رأس مال إجتماعي أو فردي
62481842	86769273	109607871	130798668	147930396	رأس مال غير مستعان به
					علاوات وإحتياطات - احتياطات مدمجة
					فارق إعادت تقييم
0	0	0		0	إحتياطي قانوني
					إحتياطي إجباري
					إحتياطات أخرى
118351621	85674649	54664875	25302903	0	أرباح محتجزة
49116981	32676972	31009774	29361972	25302903	نتيجة صافية
287459444	262629894	252791520	242972543	230742299	المجموع الأول
					توفير للخطر
					توفير للأعباء
0	0	0	0	0	المجموع الثاني
					الخصوم الغير الجارية
					سندات قابلة للتحويل
					سندات إجبارية
0	2333333	7666667	13000000	18333333	سندات مصرفية
0	0	0	0	0	سندات أخرى
0	2333333	7666667	13000000	18333333	مجموع الخصوم الغير الجارية 1
					الخصوم الجارية
0	0	0	0	0	حسابات جارية مرتبطة
28674713	26067921	23698110	21543737	19585215	الموردون وحسابات ملحقة
15830570	15520167	15215850	14917500	14625000	الديون الاجتماعية والمالية
0	0	0	0	0	تسبيقات بنكية

⁸ ملحق رقم 8

الفصل الثالث دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في البنك الوطني الجزائري

1752482	1523897	1325128	1152285	1001987	ديون أخرى خزينة سلبية
46257765	43111985	40239088	37613522	35212202	مجموع الخصوم الجارية 2
46257765	45445318	47905755	50613522	53545535	مجموع الثالث 2+1
333717209	308075212	300697275	293586065	284287834	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانية المحاسبية للمشروع

ثانيا: إنجاز وتحليل الميزانية المختصرة للسنوات الخمسة 2015-2016-2017-2018-2019

أ. إنجاز الميزانية المختصرة

❖ جانب الأصول:

الجدول رقم (4.III) الميزانية المختصرة للأصول

%	2019	%	2018	%	2017	%	2016	%	2015	الأصول
0.89	2989956	2.61	8020818	12.29	36945513	22.44	65870208	33.34	94794903	الأصول الثابتة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قيم الإستغلال
91.40	305022721	89.21	274853813	79.49	239045369	69.31	203493903	58.30	165755917	قيم محققة
7.71	25704532	8.17	25200521	8.21	24706393	8.25	24221954	8.36	23747014	القيم الجاهزة
99.11	330727253	97.38	300054394	87.70	263751762	77.56	227715857	66.66	189492931	الأصول المتداولة
100	333717209	100	308075212	100	300697275	100	293586065	100	284287834	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانيات المحاسبية للمشروع

❖ جانب الخصوم:

الجدول رقم (5.III) الميزانية المختصرة للخصوم

%	2019	%	2018	%	2017	%	2016	%	2015	الخصوم
86.13	287459444	85.24	262629894	84.06	252791520	82.77	242972543	81.16	230742299	الأموال الدائمة
86.13	287459444	85.24	262629894	84.06	252791520	82.77	242972543	81.16	230742299	الأموال الخاصة
0	0	0.75	2333333	2.24	7666667	4.42	13000000	6.44	18333333	د.ط.الأجل
13.87	46257765	14	43111985	13.38	40239088	12.81	37613522	12.38	35212202	د.ق.الأجل
100	333717209	100	308075212	100	300697275	100	293586065	100	284287834	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانيات المحاسبية للمشروع

ب. التحليل المالي بواسطة التوازنات والنسب المالية

ب.1 التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

ب.1.1 رأس المال العامل

✓ من أعلى الميزانية

رأس المال العامل = الأموال الدائمة- الأصول الثابتة

✓ من أسفل الميزانية

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

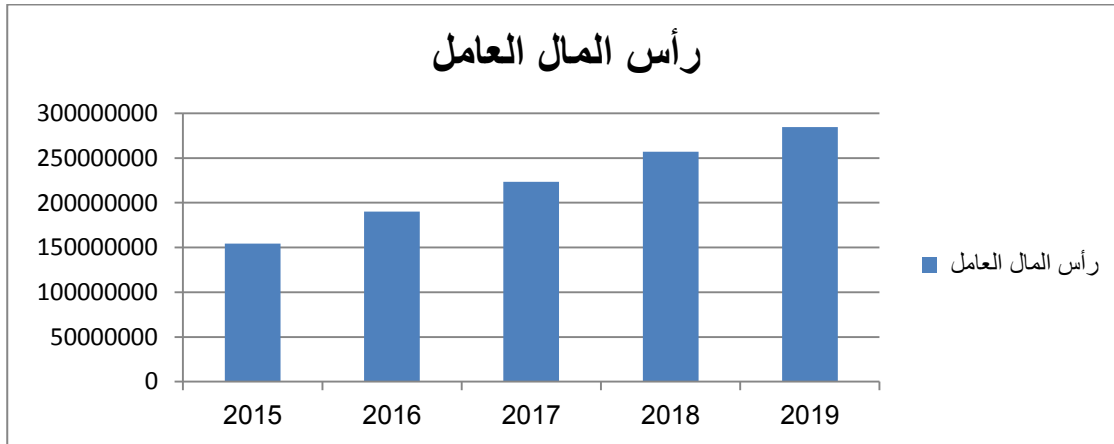
الجدول رقم (7.III) التحليل المالي رأس المال العامل للسنوات الخمس

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات البيان
284469488	256942409	223512674	190102335	154287724	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبة

✓ الأعمدة البيانية لرأس المال العامل

الشكل (6.III) أعمدة البيانية لرأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الخمس هذا يعني تمكن المؤسسة من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة والقرض البنكي الممنوح أي أن المؤسسة يوجد لديها فائض على المدى القصير وبالتالي قدرتها على تسديد ديونها القصيرة الأجل.

ب.1.1 رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

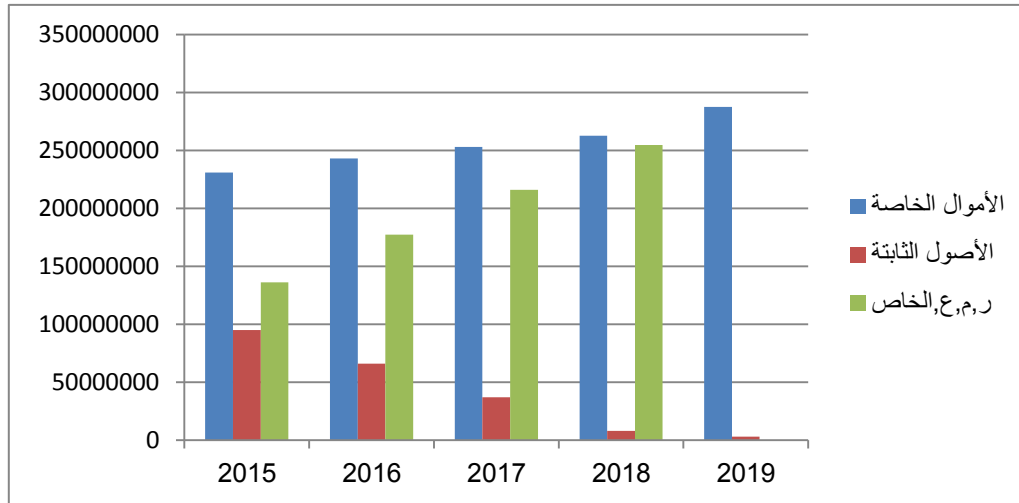
الجدول رقم (7.III) التحليل المالي رأس المال العامل الخاص

السنوات البيان	2019	2018	2017	2016	2015
الأموال الخاصة	287459444	262629894	252791520	242972543	230742299
الأصول الثابتة	2989956	8020818	36945513	65870208	94794903
ر.م.ع الخاص	284469488	254609076	215846007	177102335	135947396

المصدر من إعداد الطالبة

✓ الأعمدة البيانية لرأس المال العامل الخاص

الشكل رقم (4.III) الأعمدة البيانية لرأس المال الخاص



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجبا خلال السنوات الخمس وهذا ما يؤكد الإستقلالية المالية للمؤسسة حيث أنها قادرة على تمويل إستثماراتها بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى التداين.

ب.3.1 إحتياجات رأس المال العامل

✓ حسابه :

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة- القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

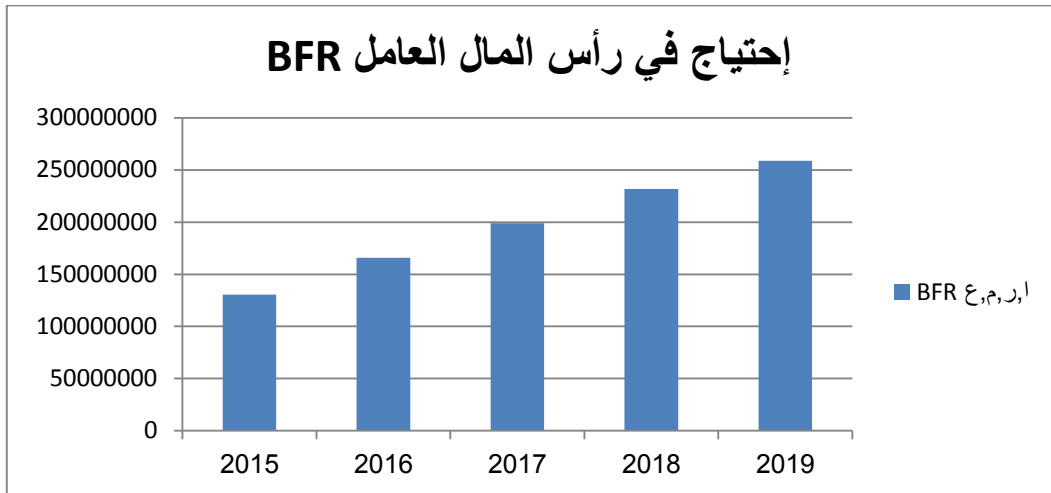
الجدول رقم (8.III) إحتياجات رأس المال العامل

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات البيان
305022721	274853873	239045369	203493903	165745917	(الأصول المتداولة- القيم الجاهزة)
46257765	43111985	40239088	37613522	35212202	(ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية)
258764956	231741888	198806281	165880381	130533715	إحتياج في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبة

✓ الأعمدة البيانية إحتياجات رأس المال العامل:

الشكل رقم (5.III) الأعمدة البيانية لإحتياجات رأس المال العامل



المصدر من إعداد الطالبة

نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل في السنوات الخمس سجلت قيم موجبة وهذا يعني أن المؤسسة لا تحتاج لزيادة رأس المال العامل لديها، بل إن هذا الأخير كافٍ لتمويل الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال، لهذا حققت المؤسسة فائض في خزيتها في السنوات الخمس.

ب(4.1) الخزينة

الخزينة= رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

✓ حسابها

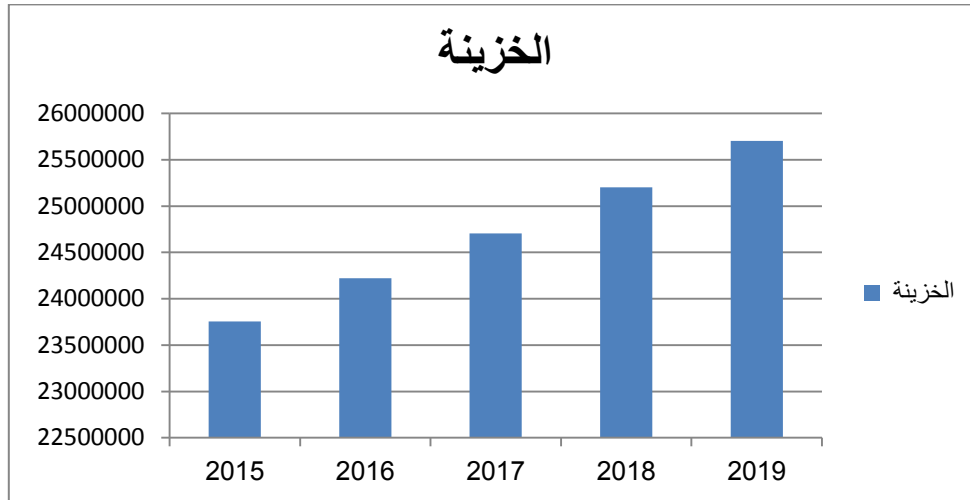
الجدول رقم (9.III) الخزينة

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات البيان
284469488	256942409	223512674	190102335	154287724	رأس المال العامل
258764956	231741888	198806281	165880381	130533715	إحتياج رأس المال العامل
25704532	25200521	24706393	24221954	23754009	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبة

✓ الأعمدة البيانية للخزينة

الشكل رقم (6.III) الأعمدة البيانية للخزينة



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الخمس و هي في تزايد من سنة لأخرى لأن رأس المال العامل أكبر من إحتياجات رأس المال العامل وهي وضعية ليست مقبولة لأنها تعبر عن الإفراط في الحذر فرغم المبالغ الموجودة في الخزينة كبيرة نسبيا إلا أنها تعتبر من الناحية المردودية أموال مجمدة أي أنها غير مستغلة، وبالتالي هناك سوء في تسيير الخزينة .

ب.2 التحليل المالي بواسطة النسب المالية

ب.1.2 نسب هيكلية الأصول

✓ حسابها

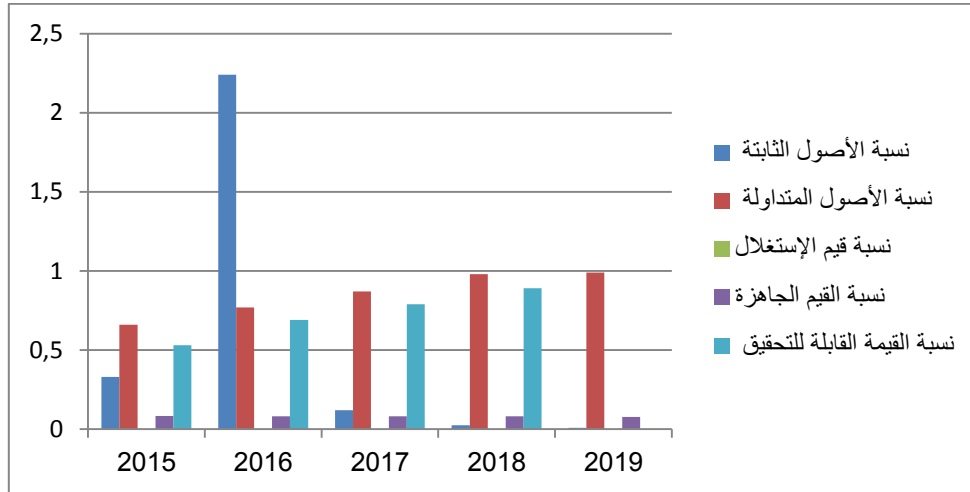
الجدول (10.III) نسب هيكلية الأصول

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
					البيان
0.0089	0.026	0.12	0.22	0.33	نسبة الأصول الثابتة= الأصول الثابتة /مج الأصول
0.99	0.98	0.87	0.77	0.66	نسبة الأصول المتداولة= الأصول المتداولة/مج الأصول
0	0	0	0	0	نسبة قيم الإستغلال= قيم الإستغلال /مج الأصول
0.077	0.081	0.082	0.082	0.083	نسبة القيم الجاهزة= القيم الجاهزة / مج الأصول
0.91	0.89	0.79	0.69	0.53	نسبة القيمة القابلة للتحقيق= ق.ق للتحقيق/مج الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة

✓ الأعمدة البيانية لنسب هيكلية الأصول

الشكل رقم (7.III) الأعمدة البيانية لنسب هيكلية الأصول



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة تنخفض من سنة إلى أخرى حيث ان سنة 2015 قدرت النسبة ب 33% و سنة 2016 قدرت ب 22.24% وصولا إلى 0.89% سنة 2019 وهذا راجع إلى نقص نشاط المؤسسة أي نقص الإستثمار.

أما نسبة الأصول المتداولة فقد سجلت إرتفاعا من سنة إلى أخرى أي من نسبة 66% سنة 2015 وصولا إلى 99% سنة 2019 دليل على ذلك أن المؤسسة تتوفر لديها الموارد الكافية لتمويل دورة إستغلالها، وعرفت

الفصل الثالث دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في البنك الوطني الجزائري

نسبة قيم الإستغلال إنعداما خلال السنوات الخمس ما يفسر إرتفاع في النشاط الإستغلالي للمؤسسة في حين أن نسبة القيم الجاهزة تراوحت ما بين 8.3% و 8.2% و 7.7% ما يدل أن المؤسسة على مستوى متوسط من السيولة أما فيما يتعلق بالقيم القابلة للتحقيق شهدت إرتفاعا خلال السنوات من 53% سنة 2015 إلى 91% سنة 2019 ما يعني فعالية المؤسسة في تحصيل حقوقها.

من خلال دراستنا لنسب هيكلية الأصول نلاحظ أن هنالك إختلال في هيكلية الأصول حيث أن نسبة الأصول المتداولة تفوق بكثير نسبة الأصول الثابتة ، ما يدل على قلة نشاط المؤسسة رغم توفرها على الموارد الكافية لتمويل دورة إستغلالها ودورة إنتاجها.

ب.2. نسبة هيكلية الخصوم

✓ حسابها

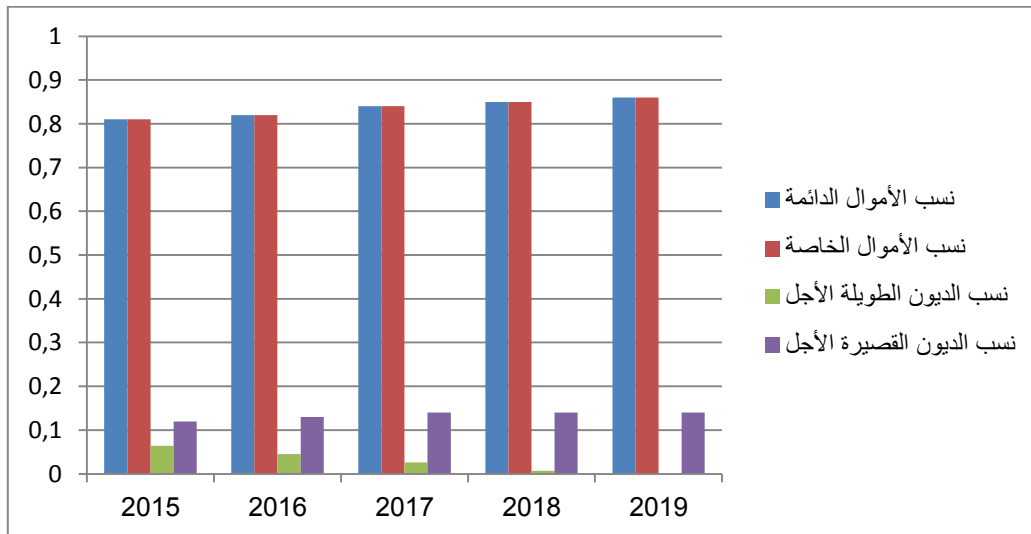
الجدول رقم (11.III) نسبة هيكلية الخصوم

السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	البيان
نسب الأموال الدائمة=الأموال الدائمة/مج الخصوم	0.86	0.85	0.84	0.82	0.81	
نسب الأموال الخاصة = الأموال الخاصة/مج الخصوم	0.86	0.85	0.84	0.82	0.81	
نسب الديون الطويلة الأجل= د.ط.الأجل/مج الخصوم	0	0.007	0.026	0.045	0.064	
نسب الديون القصيرة الأجل= د.ق.الأجل/مج الخصوم	0.14	0.14	0.14	0.13	0.12	

المصدر: من إعداد الطالبة

✓ الأعمدة البيانية لنسب هيكلية الخصوم

الشكل (8.III) الأعمدة البيانية لنسب هيكلية الخصوم



المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الثالث دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في البنك الوطني الجزائري

نلاحظ أن متوسط نسبة الأموال الدائمة والأموال الخاصة في حدود 81%، 82%، 84%، 85%، 86% من إجمالي الخصوم في السنوات الخمس هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الأموال الدائمة والأموال الخاصة بنسبة كبيرة في تمويل أصولها.

أما بالنسبة للديون الطويلة الأجل فقد كانت تنخفض من سنة إلى سنة بداية من نسبة 6.4% سنة 2015 إلى 4.5% سنة 2016 إلى 2.6% سنة 2017 ثم 0.7% سنة 2018 وصولاً إلى 0% سنة 2019 حتى العدم وذلك يدل على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة .

في حين أن نسبة الديون القصيرة الأجل ارتفعت في السنوات الثلاث الأولى حيث بلغت سنة 2015 نسبة 12% و في سنة 2016 13% و في سنة 2017 بنسبة 14% لتبقى ثابتة عند هذه النسبة سنة 2018 و 2019 أي نسبة معتبرة أي اعتماد المؤسسة على هذا النوع من الديون في تمويل إلتزاماتها القصيرة الأجل.

ب.3.2 النسب العامة

✓ حساب النسب العامة

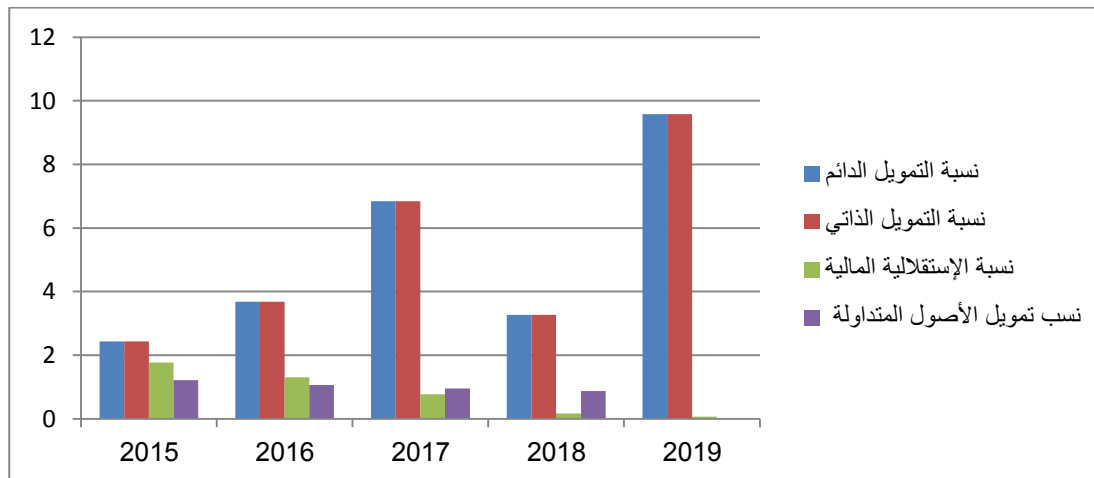
الجدول (12.III) النسب العامة

السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	البيان
	9.58	3.27	6.84	3.68	2.43	نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة/الأصول الثابتة
	9.58	3.27	6.84	3.68	2.43	نسبة التمويل الذاتي= الاموال الخاصة/الأصول الثابتة
	0.064	0.17	0.77	1.30	1.77	نسب الإستقلالية المالية= الأصول الثابتة/مج الديون
	0.86	0.87	0.95	1.06	1.21	نسب تمويل الأصول المتداولة= الأموال الدائمة/الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبة

✓ الأعمدة البيانية للنسب العامة

الشكل رقم (9.III) الأعمدة البيانية للنسب العامة



المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الثالث دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في البنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول تظهر نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في السنوات الخمس وهذا معناه أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بالأموال الدائمة بالإضافة إلى توفرها على فائض من هذه الأموال الدائمة يتمثل في رأس المال العامل الدائم تستعمله في تغطية جزء من الأصول المتداولة.

نسبة التمويل الذاتي هي الأخرى أكبر من الواحد خلال السنوات الخمس وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل إستثماراتها وهذا للمحافظة على إستقلاليتها المالية.

نسبة الإستقلالية المالية أكبر من الواحد في السنتين 2015 و 2016 أي أن الأموال الخاصة أكبر من مجموع الديون ، فالشركة لا تعاني من الصعوبات في تسديد الديون (المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائناتها) ما عدا في السنوات 2017، 2018 و 2019 فقد حققت انخفاض ملحوظ.

ب. 4.2 نسب السيولة

✓ حساب نسب السيولة

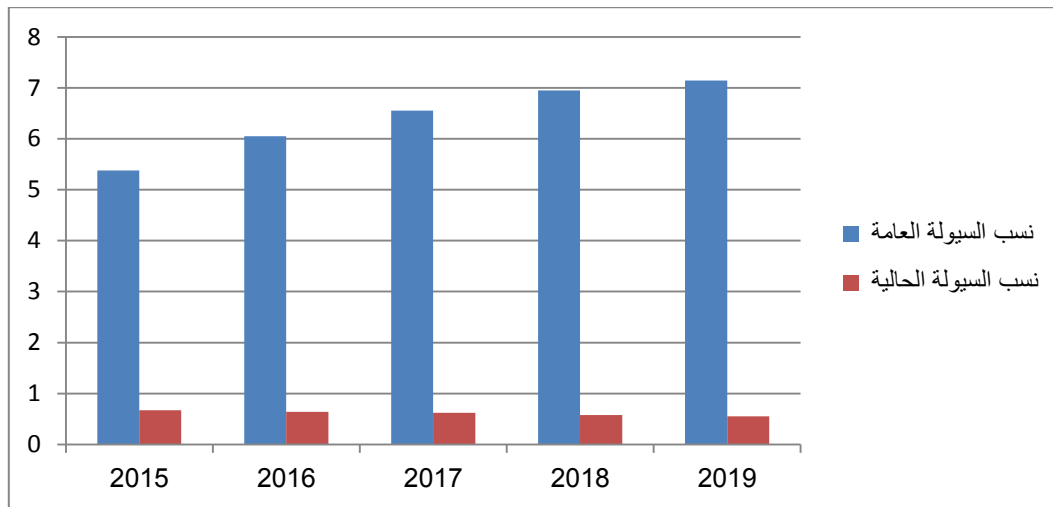
الجدول رقم (13.III) نسب السيولة

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات	البيان
7.14	6.95	6.55	6.05	5.38		نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل
0.55	0.58	0.62	0.64	0.67		نسبة السيولة الحالية= القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة

✓ الأعمدة البيانية لنسب السيولة

الشكل رقم (10.III) الأعمدة البيانية لنسب السيولة



المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الثالث دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في البنك الوطني الجزائري

نسب السيولة مرتفعة فهي أكبر من الواحد في السنوات الخمس مما يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشكل عدم توفر السيولة، وهذا ما يجعلها في وضعية مالية مريحة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

نسب السيولة الحالية عرفت انخفاضا و هي نسب أقل من الواحد وهذا يني انخفاض الأموال المجمدة في خزانة المؤسسة.

ب.5.2 نسب المردودية

✓ حساب نسب المردودية

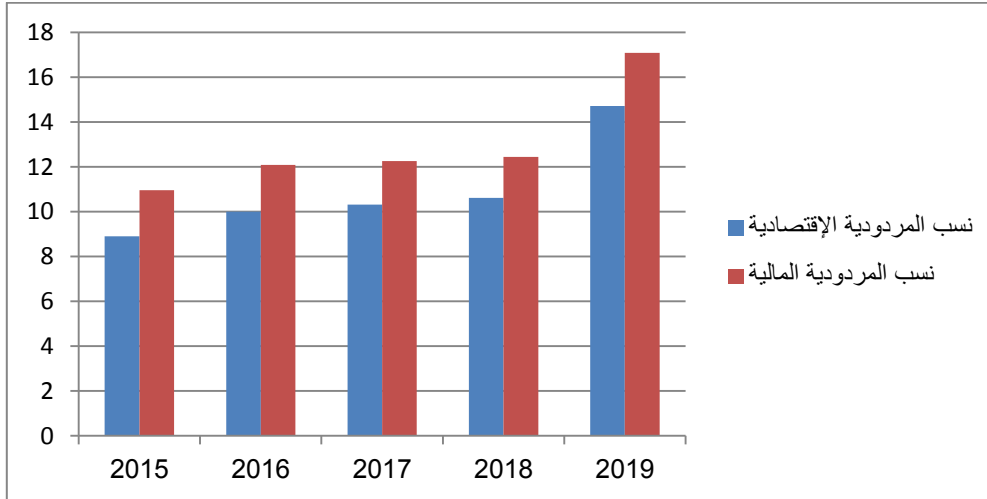
الجدول رقم (14.iii) نسب المردودية

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات	البيان
%14.71	%10.61	%10.31	%10	%8.9		نسبة المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية / مج الأصول * 100
%17.08	%12.44	%12.26	%12.08	%10.96		نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة * 100

المصدر: من إعداد الطالبة

✓ الأعمدة البيانية لنسب المردودية

الشكل رقم (11.iii) الأعمدة البيانية لنسب المردودية



المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية إقتصادية منخفضة تراوحت ما بين 8.9% و 14.71% خلال السنوات الخمس وهذا راجع لقلة استثمار المؤسسة.

أما بالنسبة للمردودية المالية لاحظنا بأن النسب متقاربة في السنوات الخمس تراوحت بين 10.96% و13.49% أي كلما ازدادت الأموال الخاصة للمؤسسة وبالتالي إزدادت الثقة فيها (ثقة المتعاملين معها).

المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع واتخاذ القرار

أولاً: الدراسة المالية للمشروع الإستثماري

يتم تقييم المشروع الإستثماري بالعديد من المؤشرات وفي هذ الدراسة نختص بذكر المعايير في ضل التأكد ، التي تنقسم إلى معايير تأخذ بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود وقبل حساب هذم المعايير يجب حساب والأخذ بعين الإعتبار جدول تسديد (إهتلاك القرض) و جدول التدفقات الصافية

- قيمة القرض $15372000 * 60\% = 9200000.00$
- المدة سنة سماح و 4 سنوات سداسية
- معدل الفائدة 5.25%
- تاريخ التسديد 2017/07/02

رقم الأعمال لهذا المشروع⁹

- السنة الأولى : 314337353

- السنة الثانية: 320624100

- السنة الثالثة: 327036582

- السنة الرابعة : 333577313

- السنة الخامسة: 340248860

الجدول رقم (16.iii) حساب التدفقات الصافية

التدفقات المتراكمة	التدفقات النقدية	الإهتلاك	النتيجة	السنوات
120132189	120132189	94829286	25302903	2015
273248142	153115953	123753981	29361972	2016
456936592	183688450	152678676	31009774	2017
671217240	214280648	181603676	32676972	2018
924968454	253751214	186634233	49116981	2019

المصدر: من إعداد الطالبة أنطلاقا من وثائق مقدمة من طرف البنك

⁹ حسابات النتائج المقدم من طرف البنك ملحق رقم 9

أولاً- حساب فترة الإسترداد DR

فترة الإسترداد = قيمة الإستثمارات المبدئية / متوسط صافي التدفق النقدي

نلاحظ أن فترة الإسترداد لكلفة المشروع 92000000.00 ما بين السنة الرابعة والخامسة نحتاج التدفق النقدي المقابل لكل من السنة الرابعة والخامسة

$$\text{فترة الإسترداد} = 4 + 214280648/253751214 = 5.18$$

معنى ذلك أن فترة الإسترداد تقدر ب : سنتين وشهر وثمانية أيام

معنى أن البنك سيقوم بتمويل المشروع لأن فترة الإسترداد قصيرة

ثانياً- معدل العائد المحاسبي

معدل العائد المحاسبي = (متوسط الأرباح السنوية / متوسط تكلفة المشروع) * 100

$$= 5 / (49116981+32676972+31009774+29361972+25302903)$$

$$= 33493720.4$$

$$= 92000000 / 33493720.4$$

$$= 0.37 \text{ معدل العائد المحاسبي } 37\%$$

ثالثاً - معيار القيمة الحالية الصافية VAN

$$\text{VAN} = \frac{\sum \text{cft}}{(1+k)^n} - I_0$$

$$\text{VAN} = \frac{120132189}{(1+0.0525)^1} + \frac{153115953}{(1+0.0525)^2} + \frac{183688450}{(1+0.0525)^3} + \frac{214280648}{(1+0.0525)^4} + \frac{2537512114}{(1+0.0525)^5} - 1537200$$

$$\text{Van} = 10400906.44$$

التعليق: بما أن القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية موجبة فهذا يعني أن المشروع ذو مردودية إيجابية وعليه يمكن للبنك قبول تمويله

رابعاً- دليل الربحية IP

مؤشر الربحية = مجموع التدفقات الصافية للمشروع الاستثماري / الإستثمار الأولي للمشروع

$$IP = \frac{120132189}{(1+0.0525)^1} + \frac{153115953}{(1+0.0525)^2} + \frac{183688450}{(1+0.0525)^3} + \frac{214280648}{(1+0.0525)^4} + \frac{2537512114}{(1+0.0525)^5} / 15372000$$

$$IP = 1.90$$

التعليق: بما أن مؤشر الربحية أكبر من الواحد فإن البنك سيقوم بتمويل المشروع الاستثماري

قرار البنك :

إذا نظر البنك للمؤشرات فإنه سيقبل تمويل المشروع ، وذلك لأن فترة الإسترداد قصيرة ومناسبة ومعدل العائد المتوسط جيد ، كما أن القيمة الحالية الصافية أكبر من الصفر وبالتالي فهي أيضاً ملائمة ، وكذلك بالنسبة لمؤشر الربحية كان أكبر من الواحد إذا هو ملائم أيضاً

خلاصة الفصل

إن البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع استثماري يقوم بدراسة شاملة وعميقة للوضع المالي للمؤسسة أو الشركة اعتمادا على قوائمها المالية لمعرفة مدى إمكانياتها على تسديد ديونها في أجال إستحقاقها، ومن خلال دراستنا المالية في هذا الفصل وجدنا أن البنك يعتمد في عملية تقييمه للمشروع على مختلف المعايير التي تساعد على أخذ القرار النهائي، وتتمثل هذه المعايير المعتمدة على السيولة وأخرى على المردودية دون ان نتغاضى عن قيمة الضمانات الممكن تقديمها فهذه الأخيرة تؤثر أيضا على قرار التمويل ورغم أن عملية منح القرض هي عملية أساسية لإستمرارية البنك إلا أنها لا تتم بطريقة حتمية أي ليس كل طلب قرض يلاقي القبول .

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا أهمية تحليل البيانات المالية الموجودة في القوائم المالية من أجل إعطاء صورة واضحة عن مكانة المؤسسة كما تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في انعاش الإقتصاد الوطني فهو يعتبر أحد وسائل التمويل الفعال للمشاريع الإستثمارية، ما يحرك النشاط الإقتصادي الوطني وقد حاولنا من خلال موضوعنا هذا والمتعلق بالتحليل المالي للقوائم المالية كأداة تمويل الإستثمار، إبراز أهمية تقنيات التحليل المالي في ترجمة البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية من أجل إتخاذ قرارات فيما يخص تمويل المشاريع الإستثمارية وذلك باستعمال المعايير المناسبة لتقييم المشروع ومعرفة التغيرات والمؤشرات المستقبلية لإتخاذ القرار الأمثل وهذا ما قمنا بدراسته والإطلاع عليه أثناء فترة تربصنا بالبنك.

إختبار صحة الفرضيات

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى هذه النتائج التي تثبت صحة الفرضيات المطروحة

الفرضية الأولى: النظام المحاسبي المالي يفرض توفر حد أدنى محدد من المعلومات في كل قائمة مالية التي تعتبر كافية موعا ما .

وتبين لنا أن المعلومات المالية هي التي تقدم بها الشركات وضعها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة التي يجب ان تكون ملائمة وموثوقة كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسات دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي.

الفرضية الثانية : إن تقنيات التحليل المالي تسهل من تقييم المشاريع الإستثمارية

وقد تبين لنا أن عملية تقييم المشاريع الإستثمارية تتطلب إجراء دراسات باستعمال العديد من الطرق وتختلف هذه الدراسات ما بين المؤسسة بحد ذاتها والمؤسسة المالية أو المصرفية فالمؤسسة تقوم بتقييم المشاريع الإستثمارية بالإعتماد على بعض المؤشرات والنسب لمعرفة ما إذا كان قرار الإستثمار صائبا أم لا في حين أن المؤسسات المالية كالبنوك التجارية تعتمد على تقنيات التحليل المالي من أجل التنبؤ بمخاطر التمويل ومحاولة تفاديها

الفرضية الثالثة : إستعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة

وقد تبين لنا أن التحليل المالي من أنسب الوسائل التي يمكنها من تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والحكم على مدى كفاءتها والكشف عن نقاط القوة والضعف

الفرضية الرابعة : للتمويل أهمية كبيرة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية حيث لا يمكن قيام مشروع إستثماري دون تمويل ومن هذا المنطلق يستمد قرار التمويل أهميته

وتبين لنا أن قرار التمويل يعد من أصعب القرارات ، فقرار التمويل يبحث في الكيفية التي يتحصل بها المستثمر على الأموال الضرورية لقيام مشروعه وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بقرار الإستثمار

النتائج المتوصل إليها

من خلال تربصنا في البنك الوطني الجزائري لاحظنا إقداما لا بأس به على القروض خاصة القروض من أجل تمويل الإستثمار التي تسمح بتطوير قرارات المؤسسة

- يعتمد البنك على النسب المالية بمختلف أنواعها والتي تسمح بكشف وقياس نقاط القوة والضعف
- توضح لنا أن القروض لها تقسيمات عديدة فنجد تلك المرتبطة بالإستغلال وأهمها تلك المرتبطة بالإستثمار كما يمكن تصنيف هذه الأخيرة وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة وهذا وفق هدفها متوسطة الأجل أو حسب وظيفتها الإقتصادية وطبيعة موضوع التمويل ويعود مثل هذا التصنيف بصفة خاصة إلى طبيعة العملية بحذ ذاتها وحجم المبلغ المقدم والضمانات المقدمة
- يتم دراسة أي ملف قرض على أساس مجموعة من القواعد التي تكون كمرجع معتمد لجل حالات طلبات القروض فدراسة أي ملف يتطلب مجموعة من تقنيات التحليل المالي التي تسمح بتقدير الوضعية المالية و الإقتصادية للمؤسسة.
- من أهم وأبرز القوائم المالية التي يعتمد عليها البنك هي الميزانية وحسابات النتائج
- من أجل الوقاية من المخاطر يلجأ البنك إلى اتباع سياسات احتياطية تتمثل في تحليل مالي يسبق عملية إتخاذ القرار وكذا الحصول على ضمانات مختلفة كفيلا بتغطية الخطر في حالة وقوعه
- المؤسسة الطالبة للقرض التمويلي لها قدرة عالية على تسديد ديونها و كذا رقم أعمالها في تزايد مستمر ما يخول البنك في قبوله طلب تمويلها

التوصيات والإقتراحات

- حتى تستعيد المصارف سيولتها وتتمكن من مواجهة احتياجات تمويل الإستثمار فإنه من الضروري الإفتتاح على البنوك الأجنبية
- إزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين وفي مقدمتها عقبات الحصول على التمويل من طرف البنك إذ لا بد أن تنحصر الفترة التي تفصل بين القرض والحصول عليه وهذه الفترة نراها طويلة في الوقت الحالي بسبب طول مدة الدراسة لطلبات القرض وكثرة الوثائق.
- توفير تقنيات جديدة في تقييم القرض

- ضرورة متابعة المشروع من طرف البنك لضمان إهتمامه بشكل جيد

أفاق البحث

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقاها من الدراسات والتحليل في المستقبل:

- تأثير القوائم المالية في القرارات الإستثمارية
- قراءة القوائم المالية بمنظور إستثماري
- تحسين جودة القرارات الإستثمارية باستخدام معلومات محاسبية
- تأثير مصداقية البيانات المالية على رفع مستوى الإنتاج

وختاما لبحثنا هذا يمكن القول أن الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن، ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثرائه والتوسع في جوانبه المختلفه لأنه يظل في تطور دائم .

وختاما نقول " إن أصبنا لنا أجرنا وإن أخطأنا فحسبنا أننا حاولنا "

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية

1. الكتب
- 1.1. أحمد نور، "المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية المصرية بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية للنشر، 2004
- 2.1. أيمن الشنطي، عامر الشقراوي، "إدارة التحليل المالي، بدون طبعة، عمان، دار البداية للنشر، 2004.
- 3.1. جميل أحمد التوفيق، أساسيات الإدارة المالية"، بدون طبعة، بيروت، دار النهضة العربية، 1993
- 4.1. حسين القاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، الطبعة الأولى، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008
- 5.1. خالد الراوي، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي" مراجعة يوسف سعادة، الطبعة الأولى، (عمان)، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000
- 6.1. دريد كامل آل شيب، "مبادئ الإدارة المالية"، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004
- 7.1. رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين، أبو الجاموس، "أسس المحاسبة المالية"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004
- 8.1. زياد رمضان، "الإستثمار المالي والحقيقي"، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 1998
- 9.1. سليمان ناصر، "التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان" ديوان المطبوعات الجامعية، 2012
- 10.1. سمير محمد عبد العزيز، "إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مصر، بدون دار النشر، 2002
- 11.1. طارق عبد العال حماد، "تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان نظرة حالية ومستقبلية"، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2006
- 12.1. طارق عبد العال حماد " موسوعة معايير المحاسبة الدولية" الجزء الأول، الإسكندرية، مصر الدار الجامعية، 2004،
- 13.1. طاهر جردان، "أساسيات الإستثمار" بدون طبعة، بدون بلد، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009

- 14.1 . طلال الحجاوي ، ريان نعوم، "المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية " ، الطبعة الأولى، عمانن الأردن، دار جهبينة للنشر والتوزيع، 2007
- 15.1 . طلال الكداوي ، البازوري، "تقييم القرارات الإستثمارية" بدون طبعة، عمان، بدون دار النشر، 2008
- 16.1 . عبد المطلب عبد الحميد ، "دراسات جدوى إقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية" بدون طبعة ، الجزائر، الدار الجامعية للنشر، 2000
- 17.1 .عبيد علي أحمد حجازي، "مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا"، بدون طبعة، بيروت، دار النهضة العربية للنشر، 2001
- 18.1 . عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي ، " التحليل والتخطيط المالي للإتجاهات المعاصرة، بدون طبعة، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008
- 19.1 . قاسم نايف علوان، "إدارة الإستثمارين النظرية والتطبيق" بدون طبعة، الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2009
- 20.1 . لخضر علاوي ، "نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقها" بدون طبعة، الجزائر، بدون دار النشر 2010،
- 21.1 . مليكة زغيب ، ميلود بوشنكير ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، بدون طبعة ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010
- 22.1 . منير إبراهيم الهندي، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، بدون طبعة ، الإسكندرية، توزيع منشأة المعارف، 1998
- 23.1 . ناصر دادي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير" التحليل المالي للإدارة المالية،" بدون طبعة ، الجزائر، دار المحمدية العامة، 1999
- 24.1 . وليد ناجي الحيايالي ، " التحليل المالي"، بدون طبعة، الدنمارك، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007
- 25.1 . يحيى عبد الغني أب الفتوح "دراسة جدوى المشروعات" بدون طبعة ، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2003

2. الرسائل والأطروحات

- 1.2 . أمينة زغاد ،"التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،البليدة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة سعد دحلب،2005
- 2.2 . بن قيراط عبد العزيز، "تمويل المشاريع الإستثمارية" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، باتنة، علوم التسيير،إقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة العقيد الحاج لخضر
- 3.2 .بوزار صفية،" تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية" رسالة لنيل شهادة الماجستير ،الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية،2001
- 4.2 . حواس صلاح " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة المدقق" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية،2007
- 5.2 . روان خديجة، "أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة" مذكرة شهادة الماستر، جامعة البويرة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،2015/2014
- 6.2 .سعادة اليمين، " إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، العلوم التجارية، 2008/2009
- 7.2 . فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لإستمرارية المشاريع الإستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، ورقلة،جامعة قاصدي مرباح، 2012/2009

3. القوانين والأوامر

- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، " الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية" ، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

1. Les ouvrages

1.1 Eric Dunalanéde, " comptabilité général , berti editio, alger,2009 p22

1.2 Nacer Eddine Saadi "analyse financière d'entreprise methods et outils d'analyse et de diagnostic en norms francaise et internationaux", larmattan,paris,france,2009

1.3 Robert , pratique des normes IAS/ IFRS ,edition dunod, paris,2004,p54

ثالثا: المواقع الإلكترونية

<http://smefinancial.wordpress.com/2009/05/14/%D9%38%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/>

قائمة الملحق

الملحق رقم 1

ANNEXE III A LA CIRCULAIRE N°1935 DU 19 JUIN 2007.

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

**« CHECK-LIST »
des documents constitutifs d'un dossier de crédit.**

1- Dossier de crédit d'exploitation :

- Demande écrite signée par le client incluant la nature des concours sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs objectifs et les modalités de leurs remboursements,
- Statuts juridiques ;
- CV des dirigeants + copies des pièces d'identité ;
- Attestations fiscales et parafiscales dûment apurées ou le calendrier de remboursement des dus antérieurs avec l'administration fiscale;
- Registre de commerce ;
- Acte de propriété ou bail de location du local devant abriter l'activité en vue d'une éventuelle prise de garantie ;
- Bilans et comptes annexes ainsi que le tableau de comptes des résultats des trois derniers exercices certifiés par les commissaires aux comptes et/ou comptables agréés ;
- Bilan d'ouverture pour les nouvelles affaires ;
- Plan de trésorerie et le détail des principaux postes du dernier bilan (fournisseurs, clients, dettes...);

En plus des documents cités ci-dessus, les entreprises de réalisation (ETP notamment) doivent joindre également :

- Un état signalétique des marchés,
- Un état récapitulatif d'avancement des travaux;
- Un plan de financement par marché et cumulé ;
- Une liste du matériel ;
- Une copie certifiée conforme du certificat de qualification et de classification professionnelle prévu par la réglementation en vigueur.

2- Renouvellement d'un dossier de crédit d'exploitation :

- Demande écrite signée par le client incluant la nature des concours sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs objectifs et les modalités de leurs remboursements,
- Mise à jour du dossier juridique (statuts, pouvoirs, registre de commerce, carte fiscale) ;
- Plan de trésorerie et le détail des principaux postes du dernier bilan (fournisseurs, clients, dettes...);
- Attestations fiscales et parafiscales dûment apurées ou le calendrier de remboursement des dus antérieurs avec l'administration fiscale ;

تابع للملحق 1

- Bilans et comptes annexes ainsi que le tableau de comptes des résultats des trois derniers exercices certifiés par les commissaires aux comptes et/ou comptables agréés ;

3- Dossier de crédit d'investissement :

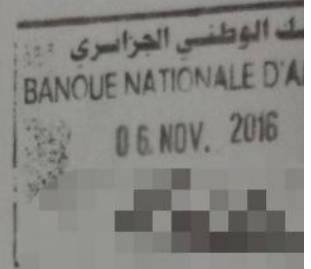
- Demande écrite signée par le client incluant la nature des concours sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs objectifs et les modalités de leurs remboursements,
- Statuts juridiques ;
- CV des dirigeants + copies des pièces d'identité ;
- Attestations fiscales et parafiscales dûment apurées ou le calendrier de remboursement des dus antérieurs avec l'administration fiscale ;
- Registre de commerce ;
- Acte de propriété ou bail de location du local devant abriter l'activité en vue d'une éventuelle prise de garantie;
- Etudes technico-économique ;
- Bilan d'ouverture et bilans prévisionnels sur la durée de prêt ;
- Factures proforma des équipements à acquérir et devis estimatifs des travaux à réaliser ;
- Plan de financement.

SARL BACHIR HYDRAULIQUE
N°15 LOTS 25 CNE DE HASSI MEFSOUKH ORAN

الملحق رقم 2

ARZEW LE 02/11/2016

A MR LE DIRECTEUR DE LA
BNA ARZEW



OBJET : Demande de renouvellement des lignes de crédit.

J'ai l'honneur de solliciter votre haute bienveillance de bien vouloir accorder ma demande de renouvellement des lignes de crédits accordées en ma faveur avec une extension comme suite ;

- ADM 80% CNC de DA 20.000.000,00
- Caution de soumission (SM) 10.000.000,00
- Caution de bonne exécution (SM) 35.000.000,00
- OCD relayé par un CMT de DA 15.372.000,00

Dans l'attente, veuillez agréer Monsieur le directeur, Mes salutations distinguées.



ANNEXE IV A LA CIRCULAIRE N°1935 DU 19 JUIN 2007.

الملحق رقم 3

.....,le

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

DRE de.....

AGENCE.....

RECEPISSE DE DEPOT DEFINITIF

du dossier de crédit

- N° d'ordre chronologique :.....
- Nom et prénom ou raison sociale :.....
- Date et lieu de naissance ou date de création :.....
- Adresse ou siège social :.....
- Tél :.....
- Fax :.....
- L'objet du financement sollicité :.....
- Date et n° de dépôt de la demande * :.....
- Date de dépôt du dossier :.....

Cachet et Signature

* Informations tirées du registre de crédit
en annexe II.

الملاحق رقم 4

Date d'Entrée en Relations : 12/2007
Date de la Demande Initiale

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Siège : ARZEW 954
Bureau : DRE ORAN 182

DESTINATAIRE
D.R.E. ORAN 182
DC

DEMANDE D'AUTORISATION
RENOUVELLEMENT - AUGMENTATION - DIMINUTION
DE CREDIT

Nom ou raison sociale : SARL AU CAPITAL 57.509.000,00 DA.
et forme de la Société et capital : E.T.B.H.
Activité professionnelle : 01 HASSI MEFSOUKH ORAN
Domicile : N° 16
N° d'immatriculation ou RC : 16

N° DU COMPTE : 000.713
INDICE D'ACTIVITE : 250
MATRICULE SCAR : /

Formes de crédits	Autorisations en cours		Autorisations demandées		Utilisations au 13.11.2016
	Montants	Echéances	Montants	Echéances	
ADM CNC (80%)	20.000.000,00	28.07.16	20.000.000,00	30.11.17	C/C 000.713 CT KDA 93 C/302/008 NEANT
C.M (SM)	30.000.000,00	28.07.16	/	/	C/962/018 KDA 27.173
CBE (SM)	/	/	35.000.000,00	30.11.17	
CS (SM)	/	/	10.000.000,00	30.11.17	
CMT (01) en cours	3.057.000,00	28.02.16	/	/	C/321/007 NEANT
CMT (02) en cours	15.000.000,00	30.11.19	11.666.666,66	30.11.19	C/321/010 KDA 11.667
OCD relayé par un CMT s/04 ans + 01an de différé	/	/	10.000.000,00	30.11.22	

INTERETS	ESCOMPTE	COMMISSIONS
Tarif N°	Taux d'escompte	— sur Avals
Intérêts Créiteurs		— sur Cautions
Intérêts Débiteurs		

GARANTIES FOURNIES PAR LE CLIENT OU PAR DES TIERS

QUANTITE	Nature des Garanties ou Désignation des Titres	COURS	MONTANT
	<ul style="list-style-type: none"> CONVENTION CCI DU 16/11/2014 CCE DU 30/07/2015 A RENOUVELER HYPOTHEQUE S/BIEN IMMOBILIER EVALUE A 28.600 KDA HYPOTHEQUE S/BIEN IMMOBILIER EVALUE A 61.100 KDA MARCHE NANTI DE DA 457.944.669,00 CSL DES ASSOCIES KDA 86.000 A RECUEILLIR BILLETS A ORDRE + LDT ECHILANCIER DE REMBOURSEMENT AVENANT DE CONSOMMATION RECAPITULATION DE LA SITUATION IMMOBILIERE DU CLIENT 		

STATES DES RELEVES		ENUMERATION SUCCINCTE DES IMMEUBLES	DATE DE L'ESTIMATION	ESTIMATION DES IMMEUBLES	MONTANT DES HYPOTHEQUES	ECHEANCE
DASTX	HYPOTH.					
/	/	BIEN IMMOBILIER A USAGE COMMERCIAL, PROFESSIONNEL ET D'HABITATION DE CONSTRUCTION A 45% D'AVANCEMENT	10/11/14	KDA 28.600	KDA 28.600	
/	/	BIEN IMMOBILIER A USAGE COMMERCIAL ET D'HABITATION	10/11/14	61.100	61.100	

1. 5

ST 44 - Imp. BNA

الملاحق رقم 5



JOSÉ LUÍS SOVERAL & FILHOS, S.A.

INDÚSTRIA METALOMECÂNICA - COMPRA E VENDA
DE MÁQUINAS E VIATURAS NOVAS E USADAS

Fatura Proforma FP DV/205

Original

Sede, Escritórios, Vendas e Assistências:
Telefs: 243 909 600 (8 linhas)
Fax: 243 909 609
Estrada Nacional N. 1, Vale Falante
Apartado 133 * Freiria * 2040-998 RIO MAIOR PORTUGAL

Sociedade Anónima - Capital Social 450.000,00 Euros
Cons. Reg. Com. Rio Maior,
Mat. nr. 409 a fls.18 v. do L. C n. 2
C.I.P.C.: 501 682 341
geral@joluso.com
www.joluso.pt

HASSI MEFSOUF
GDYEL, ORAN - ALGERIE ARGELIA
Telef.:
Fax:
Email:

Cliente : 08930
Contribuinte : AG 001631011635941
Vendedor :
Zona :

Data	Condições de Pagamento	Vencimento
2016-11-02	Pronto Pagamento	2016-11-02

Página 1/1

Artigo	Descrição	Quantidade	Preço	Iva	Descontos	Valor
1	SEMI-REMORQUE PORTE-ENGINES MARQUE: INVEPE MODELE: SRPM3DMF 137 VV 3 ESSIEUX PNEUS DOUBLESTAR	1 UN	35 300		*)	35 300.00
1	TRANSPORT MARITIME LIVRAISON AU PORT A ORAN, ALGERIE LETTRE DE CREDIT IRREVOCABLE ET CONFIRMEE R/C Nº 31/00-0116359B16	1 UN	4 700		*)	4 700.00

Resumo de Iva				Total Iliquido	40 000.00
Taxa	Incidencia	Iva	Observações	Total Descontos	
0%	40 000.00	0.00	*) Iva Isento ao Abngo a) do n.1 do Art. 14 CIVA	Valor Liquido	40 000.00
				Total de Iva	0.00
				Total	EUR 40 000.00

*** Processado por computador ***
Este documento não serve de factura.

Aceitamos todas e quaisquer alterações aos veiculos e a esta proforma
Mercadoria proveniente de Portugal

CGD - Caixa Geral de Depósitos

NIB: 0035 2132 00007121430 19
IBAN: PT50 0035 2132 0000 7121 43019
SWIFT/BIC: CGDIPTPL

BPI - Banco Português de Investimento

NIB: 0010 0000 36780250001 88
IBAN: PT50 0010 0000 3678 0250 0018 8
SWIFT/BIC: BBPIPTPL

Millennium BCP

NIB: 0033 0000 00058216006 05
IBAN: PT50 0033 0000 0005 8216 0060 5

الملاحق رقم 6

Parallelweg Zuid 215
2914 LE Nieuwerkerk a/d IJssel, Holland
Postbus 3 / P.O. Box 3
2910 AA Nieuwerkerk a/d IJssel, Holland

Tel: +31-(0)180-312644
Fax +31-(0)180-319158
Internet: www.vanvliet.com
E-mail: info@vanvliet.com

Bank: ABN-AMRO Rotterdam
IBAN: NL87ABNA0504148346
BIC: ABNANL2A
BTWWAT: NL008156815B01
KvK Gouda: 24428065

Hassi mefssoukh gdyel oran ALGÉRIE

Nit: 001031011635941

FACTURE PROFORMA

Numéro de facture: BAC20161103WS
Date: 3-11-2016

Pour la livraison de:

Quantité: 1
Marque/ type: MAN TGS 33.480 BBS-WW
Modèle: Camion tracteur routier
Année: Neuve
Traction: 6x4
Transmission: Boîte manuelle
Suspension: à lames
Moteur: EURO 2 standards, 480 cv
Pneus: 315/80R22.5
Livrée avec: Climatisation, Réduction de moyeu, Garde boue, Pare soleil, Roue de secours, Frein de secours de remorque, Cabine et chaise de ballon, Tachygraph, Réservoir 600ltr

Nett unité prix	EUR.	84.000,00	EXW	Nieuwerkerk aan den IJssel / Pays-Bas
Coût du Fret	EUR.	2.000,00	CFR	Port/Algerie

MONTANT TOTAL	EUR.	86.000,00	CFR	PORT / ALGERIE
----------------------	-------------	------------------	------------	-----------------------

Port d'embarquement: Port de l'Europe
Port de débarquement: Port de Algérie
Origine: Pays-bas
Délai livraison: 4 semaines après confirmation L/C
Validité: 4 semaines après date de Facture proforma
Documentation L/C:

- Facture commercial original
- Connaissement 2/3 original
- Certificat de Conformité original
- Certificat d'Origin original
- Liste de colisage + Note de poids

Conditions de paiement

Paiement par irrévocable, lettre de crédit confirmée à vue, acceptée par nos européen banquiers.
 Tout les frais pour l'acheteur. Sujet invendus.

Références bancaires

Nom: Commerzbank AG Amsterdam, corporate banking
Cash Management & International business CMIB
Adresse: Strawinskylaan 2501, 1077 ZZ Amsterdam, Holland
SWIFT: COBANL2XXXX
 Paiement ref.: BAC20161103WS

Van Vliet Trucks Holland B.V. is a company affiliated with B.C. Van Vliet Automobielbedrijven B.V. All quotations from, transactions with, deliveries by and other legal acts of B.C. Van Vliet Automobielbedrijven B.V. and its affiliates are subject to the general conditions of delivery as filed at the Registry of the Rotterdam District Court under number 19/2016 and as published on our website www.vanvliet.com, where our general conditions are available in English, French, Portuguese and Dutch and can be downloaded, saved and printed for your convenience. A hard copy will be sent to you on request.



الملحق رقم 7

Bilan ACTIF

BILAN ACTIF PREVISIONNEL

	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
	BRUT	BRUT	BRUT	BRUT	BRUT
Capital souscrit non appelé					
Frais PRELIMINAIRES	0	0	0	0	0
Frais de R&D					
Concessions, brevets, simil.					
Fonds commercial (1)					
Autres immob. incorpor.					
Avances & acomptes sur immo. inc					
Terrains	0	0	0	0	0
Constructions	0	0	0	0	0
Instal. Techniq /Mat. & Outil.	186 634 233	186 634 233	186 634 233	186 634 233	186 634 233
Autres immob. corporelles	0	0	0	0	0
Immo en cours					
CREANCES D'INVESTISSEMENTS	0	0	0	0	0
Participations mises en équivalence					
Créances rattachées (2.1)					
Autres titres immobilisés					
Prêts (2.2)	2 989 956	2 989 956	2 989 956	2 989 956	2 989 956
Autres immob. financières (2.2)					
(- Amortissements)	-94 829 286	-123 753 981	-152 678 676	-181 603 371	-186 634 233
TOTAL (I)	94 794 903	65 870 208	36 945 513	8 020 818	2 989 956
Mat. premières, approvis.	0	0	0	0	0
En cours de production de biens			0	0	0
En cours de production de services	0	0	0	0	0
Produits intermédiaires et finis			0	0	0
STOCKS Marchandises	0	0	0	0	0
Av. & Acpte sur commandes	0	0	0	0	0
Clients, comptes rattachés (3.1)	148 750 500	184 798 944	218 480 914	252 232 973	280 139 731
Autres créances (1)	16 995 417	18 694 959	20 564 455	22 620 900	24 882 990
Capital souscrit appelé non versé			0	0	0
Valeurs mobilières de placement			0	0	0
Disponibilités	23 747 014	24 221 954	24 706 393	25 200 521	25 704 532
COMPTES DEBITEURS DU PASSIF	0	0	0	0	0
TOTAL (II)	189 492 931	227 715 857	263 751 762	300 054 394	330 727 253
TOTAL GENERAL (I à V)	284 287 834	293 586 065	300 697 275	308 075 212	333 717 209

الملحق رقم 8

BILAN PASSIF PREVISIONNEL

	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
Capital social ou individuel (1)	57 509 000	57 509 000	57 509 000	57 509 000	57 509 000
Capital non appelé	147 930 396	130 798 668	109 607 871	86 769 273	62 481 842
Primes d'émission, de fusion, d'apport...					
Plus-values de réévaluation	0	0	0	0	0
Réserve légale (3)					
Réserves obligatoires					
Plus-values de cession à réinvestir					
Autres réserves					
Report à nouveau	0	25 302 903	54 664 875	85 674 649	118 351 621
RESULTAT DE L'EXERCICE (bénéfice ou perte)	25 302 903	29 361 972	31 009 774	32 676 972	49 116 981
Subventions d'investissement					
Provisions réglementées					
TOTAL (I)	230 742 299	242 972 543	252 791 520	262 629 894	287 459 444
Produit des émissions de titres participatifs	0				
TOTAL (II)	0	0	0	0	0
Provisions pour risques					
Provisions pour charges					
TOTAL (III) (a)	0	0	0	0	0
Emprunts obligataires convertibles					
Autres emprunts obligataires					
Emprunts bancaires	18 333 333	13 000 000	7 666 667	2 333 333	0
Autres emprunts	0	0	0	0	0
Comptes courants associés	0	0	0	0	0
Dettes fournisseurs et comptes rattachés	19 585 215	21 543 737	23 698 110	26 067 921	28 674 713
Dettes fiscales et sociales (c)	14 625 000	14 917 500	15 215 850	15 520 167	15 830 570
Avances bancaires	0	0	0	0	0
Autres dettes d'exploitation	1 001 987	1 152 285	1 325 128	1 523 897	1 752 482
Comptes créditeurs de l'actif		0			
TOTAL (IV) (5)	53 545 535	50 613 522	47 905 755	45 445 318	46 257 765
Ecart de conversion passif (V)					
TOTAL GENERAL (I à V)	284 287 834	293 586 065	300 697 275	308 075 212	333 717 209

الملحق رقم 9

Entreprise SARL	1ère année	2ème année	3ème année
MPT DE			
ULTAT DE			
Ventes de marchandises			
Marchandises consommées			
Marge brute	314 337 353	320 624 100	327 036 582
Production vendue	0	0	0
Prestations fournies			
Fluctuation de la production stockée			
Production de l'entreprise pour elle-même			
transferts de charges de production			
Subventions d'exploitation	0		
Reprise sur amortiss., prov.			
TOTAL des produits d'exploitation (I)	314 337 353	320 624 100	327 036 582
Matières et fournitures consommées	234 096 714	234 612 533	238 506 842
Sous-traitance	0	0	0
Commissions -courtages- rémunérations diverses			
Frets et transports			
Loyers et charges locatives			
Entretien et réparations des biens meubles et immeubles	0	0	0
Frais de PTT, gaz, électricité	0	0	0
Frais de réception			
Publicité			
Frais de déplacement			
Autres services	0	0	0
Valeur ajoutée (2)	80 240 639	86 011 567	88 529 740
Produits divers (y compris dividendes)			
Transfert des charges d'exploitation			
Frais de personnel	9 569 930	9 761 328	9 956 554
Taxes sur l'activité professionnelle	4 715 060	4 809 362	4 905 549
Versements forfaitaires			
Autres impôts taxes			
Frais financiers	0	0	0
Frais divers	0	0	0
Dotations aux amortissements.	31 762 537	31 762 537	31 762 537
Dotations aux provisions			
SULTAT D'EXPLOITATION (3)	34 193 112	39 678 340	41 905 100
Produits hors exploitation (a)	0	0	0
Charges hors exploitation (b)	0	0	0
SULTAT HORS EXPLOITATION	34 193 112	39 678 340	41 905 100
SULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE	8 890 209	10 316 368	10 895 326
s sur les sociétés			
NEFICE OU PERTE (total des produits-total des charges)	25 302 903	29 361 972	31 009 774

الملحق رقم 9 تابع

Entreprise SARL [REDACTED]	4ème année	5ème année
COMPTE DE RESULTAT DE L'ENTREPRISE (en DA)		
Ventes de marchandises		
Marchandises consommées		
Marge brute	333 577 313	340 248 860
Production vendue	0	0
Prestations fournies		
Fluctuation de la production stockée		
Production de l'entreprise pour elle-même		
transferts de charges de production	0	
Subventions d'exploitation		
Reprise sur amortiss., prov.		
TOTAL des produits d'exploitation (1)	333 577 313	340 248 860
Matières et fournitures consommées	242 497 413	247 324 959
Sous-traitance	0	0
Commissions -courtages- rémunérations diverses		
Frets et transports		
Loyers et charges locatives		
Entretien et réparations des biens meubles et immeubles	0	0
Frais de PTT, gaz, électricité	0	0
Frais de réception		
Publicité		
Frais de déplacement		
Autres services	0	0
Valeur ajoutée (2)	91 079 900	92 923 901
Produits divers (y compris dividendes)		
Transfert des charges d'exploitation		
Frais de personnel	10 155 685	10 358 800
Taxes sur l'activité professionnelle	5 003 660	5 103 733
Versements forfaitaires		0
Autres impôts taxes		
Frais financiers	0	0
Frais divers	0	0
Dotations aux amortissements.	31 762 485	11 087 070
Dotations aux provisions		
SULTAT D'EXPLOITATION (3)	44 158 070	66 374 298
Produits hors exploitation (a)		
Charges hors exploitation (b)	0	0
SULTAT HORS EXPLOITATION	0	0
SULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE	44 158 070	66 374 298
s sur les sociétés	11 481 098	17 257 317
NEFICE OU PERTE (total des produits-total des charges)	32 676 972	49 116 981

ملخص : التحليل المالي للقوائم المالية كأداة تمويل إستثمار

يعد تمويل المشاريع الإستثمارية من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية لما له دور فعال في تنمية الإقتصاد الوطني باعتبار أن المشاريع الإستثمارية تعمل على تشغيل رؤوس الأموال ؛ إلا أن تمويل المشاريع الإستثمارية ترتبط بالعديد من المخاطر التي تؤدي إلى تدهور البنوك ، لذا تعمل هذه الأخيرة على إجراء دراسات باستعمال التحليل المالي للقوائم المالية من أجل التنبؤ بهذه المخاطر ومحاولة تفاديها أو تقليلها وهذه الدراسات تختلف من بنك الى اخر

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح معايير التقييم والمؤشرات المرتبطة بها وما استخلصناه من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري BNA مدى استعمال الدراسات المالية ومدى تأثير البيانات المالية في اتخاذ قرار تمويل مشروع إستثماري عن طريق قروض الإستثمار.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي – القوائم المالية- التمويل – الإستثمار – قروض الإستثمار – التنمية الإقتصادية

Résumé: Analyse financière des états financiers En tant qu'outil de financement et d'investissement

Le financement des projets d'investissement des services les plus importants entrepris par les banques commerciales , Il a un rôle actif dans le développement de l'économie nationale que les projets d'investissement travaillent sur l'exploitation du capital , Toutefois, le financement de projets d'investissement liés à de nombreux risques qui conduisent à la détérioration des banques , Par conséquent, celui-ci travaille à effectuer des études en utilisant l'analyse financière des états financiers afin de prévoir ces risques et essayer d'éviter ou de minimiser ces études différent d'une banque à une autre .

Cette étude vise à clarifier les critères d'évaluation et des indicateurs associés et ce que nous avons appris de l'étude que nous avons appliqué à la Banque Nationale d'Algérie **BNA** L'étendue de l'utilisation des études financières et l'ampleur de l'impact des états financiers faisant le financement de la décision des projets d'investissement grâce à des prêts d'investissement.

Mots-clés: Analyse financière - états financiers - Finance - Investissement - Prêts d'investissement - Développement économique.